مجلة جامعة الملك خالد
للدراسات التاريخية والحضارية

مجلة علمية محكمة فصلية تعنى بالدراسات التاريخية والحضارية

المجلد الرابع

العدد الرابع (أكتوبر 2023م)

جامعة الملك خالد | King Khalid University

P-ISSN 1658-872X
E-ISSN 1658-8568
رقم الإيداع: 1442/3597

مجلة جامعة الملك خالد

للدراسات التاريخية والحضارية

مجلة علمية محكمة فصلية تعنى بالدراسات التاريخية والحضارية

رئيس التحرير: أ.د. أحمد بن يحيى آل فائع

مدير التحرير: أ.د. عبد العزيز محمد رمضان

هيئة التحرير: أ.د. مصطفى محمد قنديل زايد

أ.د. علي بن حسين صميلي

د. حسن بن يحيى الشوكاني

د. علي بن عوض آل قطب عسيري

الهيئة الاستشارية: معالي أ.د. إسماعيل بن محمد البشري (جامعة الجوف سابقًا)

معالي أ.د. سعيد بن عمر آل عمر (جامعة الحدود الشمالية سابقًا)

أ.د. عبد اللطيف بن عبد الله بن دهيش (جامعة أم القرى)

أ.د. عبد العزيز بن صالح الهلابي (جامعة الملك سعود)

أ.د. سليمان بن عبد الرحمن الذييب (جامعة الملك سعود)

أ.د. مسفر بن سعد الخثعمي (جامعة بيشة)

أ.د. عبد العزيز بن راشد السنيدي (جامعة القصيم)

أ.د. غيثان بن علي جريس (جامعة الملك خالد)

أ.د. محمد بن منصور حاوي (جامعة الملك خالد)

المراسلات:

- تُوجه المراسلات لرئيس تحرير المجلة على العنوان الآتي: المملكة العربية السعودية، أبها، جامعة الملك خالد، كرسي الملك خالد للبحث العلمي. فاكس: 072289241، هاتف 072289241، بريد إلكتروني jhc@kku.edu.sa

شروط النشر:

- تُرسل البحوث عبر الموقع الإلكتروني للمجلة https://itcsvc.kku.edu.sa/KKU_ScientificJournals/، وفق الشروط الآتية: -
- عدم تعارض المادة العلمية مع أحكام الشريعة الإسلامية وأنظمة الدولة.
- تقبل المجلة البحوث والدراسات في مختلف التخصصات التاريخية والحضارية.
- يراعى في البحث الأصالة والجدة والجودة في الفكرة والأسلوب والمنهج والتوثيق العلمي والخلو من الأخطاء العلمية واللغوية.
- أن تتضمن ورقة الغلاف باللغتين العربية والإنجليزية: عنوان البحث، واسم الباحث، ولقبه العلمي، وتخصصه، وبريده الإلكتروني، فضلاً عن ملخص البحث (بما لا يزيد عن 200 كلمة) وكلماته المفتاحية باللغتين العربية والإنجليزية.
- يُرسل البحث باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية عبر موقع المجلة في نسخة word (A4)، على ألا تتضمن أية بيانات دالة على هُوية الباحث، وألا تزيد صفحات البحث عن (50) ورقة تشمل الجداول والمراجع والملاحق.
- كتابة البحث باستخدام نظام متوافق مع أنظمة الحاسب الآلي، على أن يكون نوع الخط عربيًا تقليديًا Traditional Arabic والبنط (18) للعناوين الرئيسة للبحث، و(16) لمتن البحث، و(14) للهوامش.
- أن تكون طريقة التوثيق في نهاية البحث وفق منهج البحث العلمي المتبع، على أن يتم التعريف بالمصدر كاملاً عند ذكره أول مرة، وغير مطلوب إلحاق قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث.
- يسمح بالتوثيق من المواقع الإلكترونية وفق الشروط والطرائق المنظمة لذلك.
- عند قبول البحث للنشر في المجلة يُزود الباحث بخطاب رسمي مختوم بالموافقة على النشر.
- تُنشر نسخة إلكترونية من أعداد المجلة على موقعها الإلكتروني.
- يتم ترتيب محتويات المجلة وفقًا لاعتبارات فنية.
- كل ما يُنشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه، ولا يُعد تمثيلاً لوجهة نظر المجلة.

محتويات العدد

المحتويات..... ز

تصدير العدد ..... ط

البحوث

- **عوض بن عبد الله بن سعد بن ناحي**: التراث اليوناني في الأقاليم المفتوحة مصدرًا للتاريخ الإسلامي المبكر: دراسة تقييمية للمصادر التي دُونت حتى نهاية العصر الأموي (13- 123هـ/ 634-749م) **1-31**

- **ابتسام عبد الله الصافي**: التحدي السعودي للعثمانيين في الحجاز في القرن التاسع عشر الميلادي. الأسباب والنتائج **33-64**

- **خليفة بن عبد الرحمن المسعود**: موقف الملك سعود بن عبد العزيز تجاه الادعاءات الإيرانية في البحرين (1373- 1378هـ/ 1953-1958م) **66-95**

تصدير العدد

يطيب لهيئة تحرير "مجلة جامعة الملك خالد للدراسات التاريخية والحضارية" أن تقدم للقارئ الكريم عددها الثاني عشر (العدد الرابع من المجلد الرابع/ أكتوبر 2023م) الذي يحوي بين جنباته بحوثًا تتسم بالعمق والجِدّة والأصالة، ولمجموعة متميزة من الباحثين المتخصصين في مختلف حقب التاريخ والمنتمين إلى جامعات المملكة العربية السعودية. ويُجسد هذا العدد عمل هيئة التحرير المستمر والدؤوب لتحقيق الرؤية والرسالة اللتين تطمح إلى تحقيقهما المجلة بهدف الارتقاء بها إلى مصاف المجلات العلمية المتميزة والمعتمدة في أفضل التصنيفات.

والتزامًا من هيئة التحرير للباحث والقارئ الكريم بمبدأ العمل المستمر في إصدار الأعداد؛ فإن العملَ جارٍ على تحكيم بحوث العدد الأول من المجلد الخامس (يناير 2024م) ومراجعتها تمهيدًا للنشر في الموعد المحدد.

وأخيرًا؛ تسعدُ هيئة تحرير المجلة بتلقي الملحوظات والمقترحات التي سوف تُسهم في تحسين إخراج المجلة ومحتواها، وتصل بها إلى ما ترتجيه من مكانة علمية عالمية مرموقة، وذلك على بريدها الإلكتروني: jhc@kku.edu.sa

رئيس التحرير

أ. د. أحمد بن يحيى آل فائع

أبحاث العدد

موقف الملك سعود بن عبد العزيز تجاه الادعاءات الإيرانية في البحرين 1373-1378هـ/1953-1958م

د. خليفة بن عبد الرحمن المسعود•
جامعة القصيم – السعودية

المستخلص:

يستعرض البحث بداية امتداد الادعاءات الإيرانية في البحرين والموقف السعودي منها، ثم يتناول بالدراسة تلك الادعاءات خلال السنوات الخمس الأولى من حكم الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية –رحمه الله–، ويظهر الدعاية الإعلامية الإيرانية لترسيخ ادعاءاتها، ومحاولة المساومة مع الجهات ذات العلاقة –خاصة بريطانيا– مع إيضاح للموقف البريطاني المتراخي.

ويوضح البحث الجهود الدبلوماسية الكبيرة والخطوات العملية المباشرة التي قام بها الملك سعود للوقوف أمام تلك الادعاءات والرد على كل خطوة إيرانية سعت من خلالها لتحقيقها على أرض الواقع. مع بيان التعاون الوثيق والعلاقة المتميزة التي ربطت السعودية بالبحرين، بالإضافة للزيارات المتبادلة بين القيادتين والاتفاقيات الموقعة واتفاق الآراء وأثرها في معالجة تلك المشكلة.

الكلمات المفتاحية: المملكة العربية السعودية – الملك سعود – البحرين – إيران.

King Saud ibn Abdulaziz's position on Iranian claims in Bahrain (1373-1378 AH / 1953-1958 AD)

Khalifah A. Almasaud

Qassim University – Saudi Arabia

Dr.khalefah@gmail.com

Abstract

The research reviews the extension of Iranian claims in Bahrain and the Saudi position on them, then it studies those allegations during the first five years of the rule of His Majesty King Saud ibn Abdulaziz and shows Iranian media propaganda to consolidate its claims, and try to bargain with the relevant authorities - especially Britain - with an explanation of the lax British position .

The research illustrates the great diplomatic efforts made by King Saud and direct practical steps to stand in front of these allegations to respond to every Iranian step through which it sought to achieve them, with a statement of close cooperation and the distinguished relationship that linked Saudi Arabia with Bahrain, in addition to mutual visits between the two leaderships, signed agreements and consensus and their impact on addressing that problem,

Keywords: Kingdome of Saudi Arabia - King Saud - Bahrain - Iran

المقدمة:

ظلت الادعاءات الإيرانية في البحرين ورقة سياسية واقتصادية تستخدمها إيران للمساومة مع الجهات ذات العلاقة عبر سنوات القرنين التاسع عشر والعشرين، وذلك باستغلال كل مستجد للتلويح بضم البحرين وفرض السيطرة عليها باعتبارها محافظة إيرانية. ولم تكن تلك الادعاءات لتمتد لولا العمل الدعائي الإيراني لترسيخها، بجانب الدور الاستعماري البريطاني المتذبذب حيال هذه المسألة، والازدواجية في القرارات لإرضاء الطرفين المتنازعين حسبما تقتضيه مصلحة التاج البريطاني. وكان لتلك الادعاءات تأثير إيجابي واضح على مسيرة العلاقات السعودية البحرينية عبر سنوات ممتدة؛ حيث ساهمت في التقارب والتوافق؛ ومع ما قد يشوب علاقات الدول من تذبذب وفتور معتاد، لكن ذلك يتلاشى لمواجهة الأخطار المحيطة بالمنطقة، حيث برز الدور الجيوسياسي السعودي في التصدي للمزاعم الإيرانية؛ وتقديم الدعم السياسي لتعزيز استقرار البحرين واستقلالها.

لقد شهدت السنوات الخمس الأولى من حكم الملك سعود (1373-1378هـ/1953-1958م) مواقف إيرانية متشددة تجاه استقلال البحرين، صاحبها اتخاذ طهران خطوات متهورة لعزلها عن محيطها ومنعها عن ممارسة سيادتها، وهو مالم تسمح به المملكة العربية السعودية؛ حيث استخدمت كل الوسائل الدبلوماسية الممكنة لوقف تلك السياسات الإيرانية، سواء بشكل منفرد أو من خلال العمل الجماعي عبر جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة. ويتناول هذا البحث بشيء من التفصيل ما قام به الملك سعود في هذا الصدد امتدادًا لنهج رسمه مؤسس البلاد في الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية عامة، والخليجية خاصة؛ حيث شكّلت تلك الحقبة امتدادًا لأحداث مماثلة عكست دور المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود رحمه الله.

ولما لأحداث تلك الفترة من امتداد وعمق تاريخي، فقد سعى البحث إلى إيجاز التسلسل التاريخي لمطامع إيران وادعاءاتها في البحرين، مع تقصي الموقف السعودي من تلك الادعاءات خلال مراحل الحكم السعودي حتى عهد الملك سعود؛ فالارتباط واضح بين ماحدث في الفترات التاريخية وبين فترة البحث من حيث المسببات المتشابهة والادعاءات المتماثلة، وكذلك المواقف السعودية منها، وهذا ما استدعى إعطاء خلفية تاريخية للمشكلة وجذورها.

وقد حاول هذا البحث الاستناد إلى مصادر عدة تتعلق بعهد الملك سعود، بالإضافة إلى ماتم نشره من وثائق؛ ومن بينها مجموعة وثائق البلاط الملكي العراقي التي نشرها الدكتور طارق الحمداني، التي تناولت المراسلات بين السفير العراقي في طهران ووزارة الخارجية العراقية. كما تمت الإفادة من مجموعة الوثائق البريطانية لكل من وزارة الخارجية وحكومة الهند التي نُشرت في سلسلة "الملك عبد العزيز آل سعود سيرته وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية"، وغيرها من المصادر الأخرى.

التمهيد:

اتخذت المملكة العربية السعودية –منذ تأسيسها– منهجًا واضحًا في منح الأولوية لمناصرة القضايا العربية والإسلامية، والدفاع عنها بكل الطرق المتاحة. وتبعًا لذلك كانت مناصرة العرب وقضاياهم واحدة من أهم المبادئ الثابتة في منهج الملك سعود بن عبد العزيز؛ حيث أعلن ذلك في أول خطاباته الرسمية بعد توليه الحكم، والذي ألقاه خلال ترؤسه لأولى جلسات مجلس الوزراء في الثاني من رجب 1373هـ/مارس 1954م، هذا النص الواضح: ".. أما سياستنا الخارجية فإننا نترسم فيها خطى والدنا العظيم، وأول ما يهمنا فيها هو العمل على جمع كلمة العرب، وتأييد مصالحهم في جامعتهم ضمن ميثاقها وضمن معاهدة التعاون المشترك. وقد أبلغنا الوفد الذي مثلنا في جامعة الدول العربية في أول اجتماع لها بعد استلامنا مقاليد الحكم أن يعلن عزمنا الأكيد على مناصرة العرب والتعاون معهم في أي ميدان وفي أي مجال ممكن لمنع العدوان عنّا جميعًا.."[(1)].

من خلال تلك الكلمات تتضح بجلاء مبادئ السياسة التي قرر الملك سعود انتهاجها في علاقاته مع الدول العربية، مرسخًا بذلك مبدأ والده الملك المؤسس المتمثل في وضع وحدة العرب موضع الأولوية؛ مؤكدًا على الدفاع بكل السبل عن أي دولة عربية تتعرض للاعتداء أيًّا كان المعتدي. وقد كان لهذا الخطاب التاريخي وقع طيب وأثر إيجابي في العالم العربي والإسلامي لما شكله من اطمئنان على مسيرة العلاقات مع المملكة العربية السعودية [(2)]. ولقد تبين من خلال الأحداث التي شهدها عصر الملك سعود التطبيق الفعلي لهذه المبادئ من خلال مواقف تاريخية كان من أبرز أمثلتها: دعمه للقضية الفلسطينية، والوقوف ضد العدوان الثلاثي على مصر 1956م، ومساندة الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي (1954–1962)، والوقوف بجانب الجيش التونسي ضد الفرنسيين في أحداث بنزرت عام 1961م، بالإضافة لموقفه الحازم في مناصرة الكويت ضد التهديدات العراقية في ذلك العام عندما أعلن عبد الكريم قاسم التحرك لضم الكويت بعد إعلان استقلالها.

وتبعًا لهذا المنهج المعلن سعى الملك سعود لحماية منطقة الخليج العربي مما يحيط بها من مخاطر باعتبار تلك المنطقة هي الدائرة الأولى في تشكيل أمن المملكة العربية السعودية، وما يرتبط به من أمن دول الخليج وحمايتها من المطامع الاستعمارية. لذلك فلم يكن غريبًا أن يوجه جهوده ويسخر إمكانات بلاده للدفاع عن البحرين حينما تعرضت لهجمة شرسة تحت وطأة التهديدات الإيرانية الرامية لطمس تاريخ عروبتها؛ عبر مزاعم باطلة في وقت لم تمض السنة الأولى من حكمه، لكنه تمكن وبحزم وجرأة من موازنة الأداء لبناء مسيرة التنمية والبناء في بلاده مع تحمل عبء مواجهة المخاطر المحيطة بالمنطقة، بما في ذلك محاولات التوغل الإيرانية تحت ذريعة حقوق مزعومة في البحرين خلال السنوات الخمس الأولى من حكمه.

أولًا- السياق التاريخي للمطامع الإيرانية[3] في البحرين:

إن تتبع السياق التاريخي للادعاءات الإيرانية في البحرين يعطي صورة واضحة لعدم صحتها، وهذا ما جعل الملك سعودًا مدركًا لحقيقة نوايا إيران وخطورتها على منطقة الخليج العربي كافة. فعلى الرغم من تكرر ادعاءات إيران أحقيتها التاريخية في البحرين، بحجة الممارسة السياسية السابقة فيها. إلا أن السياق التاريخي يدحض تلك الادعاءات، فالمصادر تؤكد عروبة البحرين بمختلف مسمياتها التاريخية منذ عصور ما قبل الميلاد؛ حيث كانت موطنًا لعدد من القبائل العربية. وحين دخلها الإسلام في السنة السابعة للهجرة ظلت تابعة للدولة الإسلامية، ولم تعرف وجودًا رسميًّا للفرس إلا عام 1602م، حين أقدم الشاه عباس الصفوي حاكم فارس –بتحريض من بريطانيا ونصرة للشيعة الذين شكوا ظلم البرتغاليين –على إرسال قواته بقيادة قوليخان إلى البحرين، فتمكن من إخراج البرتغاليين منها، وإعلان ضمها لفارس، وتعيين سوندك سلطان حاكمًا فيها، مع ربطها بوالي شيراز. على أن الممارسة السياسية الفارسية في البحرين لا تتجاوز مطلع القرن السابع عشر الميلادي، حيث وجد الفرس مقاومة من أهل البحرين، الذين طردوا ولاة فارس، مما اضطرهم لحكم البحرين حكمًا غير مباشر بواسطة بعض العرب الخاضعين لنفوذهم، وكان آخرهم الشيخ نصر آل مذكور،[4] الذي أقدم على مهاجمة الزبارة بسبب الخلاف بين أهلها وأهل البحرين. ورغم قدوم الشيخ نصر بقواته لاستكمال حصار الزبارة إلا أن هجومًا معاكسًا قام به أهل الزبارة بقيادة حاكمها الشيخ أحمد آل خليفة[5] عام 1197هـ/ 1783م أدى إلى هزيمة القوات التابعة لفارس، وهروب الشيخ نصر من ميدان المعركة، وعودته إلى بوشهر طالبًا المساعدة لإعادته إلى البحرين، لكن ذلك لم يتحقق، مما شجع الشيخ أحمد على التوجه بقواته لحصار حامية البحرين والسيطرة عليها بشكل تام، حيث عادت منذ ذلك الوقت للحكم العربي الخالص، لكن هزيمة آل مذكور رسخت النقمة الفارسية تجاه البحرين[6].

لم تتوقف المطامع الفارسية بالبحرين؛ فعلى الرغم من أن البحرين كانت جزءًا من الاتفاقيات العامة للسلام الموقعة في سنة 1231هـ/1820م بين بريطانيا ومشيخات الخليج، إلا أن الادعاءات الفارسية بالبحرين عادت مجددًا تحت ذريعة التدخلات البريطانية واتهام المقيم البريطاني في بوشهر وليم بروس William Bruce[7] بتسهيل عقد اتفاقية بحرينية–عمانية، مما اعتبرته تدخلًا في بلاد تزعم تبعيتها. ولذلك فقد مارست فارس ضغوطاتها على بروس لإصلاح ما حدث، وعقد اتفاقية تؤكد تبعية البحرين لها، فاستجاب لتلك الضغوطات، وتم توقيع اتفاقية شيراز في ذي القعدة 1237هـ/ أغسطس 1822م متضمنة إشارة لتبعية البحرين لإيران. لكن الواقع التاريخي كان أقوى من اتفاقية وقعها من ليس له الحق في تحديد تبعية البحرين باجتهاد شخصي لا يمثل السياسة البريطانية؛ إذ لم يكن بروس مخولًا بالتوقيع على مثل هذه الاتفاقية التي تتعارض مع المعاهدات العامة للسياسة البريطانية، وستكون بريطانيا بموجبها ملزمة بالدفاع عن

فارس؛ وهو ما حدا بحكومة بومباي لعزله من منصبه بسبب تجاوزاته. كما أن الشاه فتح علي[8] حاكم فارس أعلن رفضه للاتفاقية باعتبار أن حاكم شيراز ليس مخولاً بعقد اتفاقيات منفردة دون علمه[9].

ظلت فارس من وقت لآخر تدعي ملكية البحرين مختلقة لذلك الأسباب والمبررات الواهية، ففي عام 1256هـ/1845م قامت بإرسال مذكرة احتجاج إلى اللورد ابردين Lord Aberdeen[10]، وزير الخارجية البريطاني، ردًا على تفنيده مزاعمها في البحرين ومطالبته بإثبات تلك المزاعم، ولم يكن ارتباط البحرين بمعاهدة حماية مع بريطانيا سببًا كافيًا لوقف تلك المزاعم التي باتت تظهر مع كل حادث مستجد؛ خاصة مع تطور الاستثمارات النفطية الأجنبية في البحرين في منتصف القرن الرابع عشر الهجري. ولم تتوقف إيران عن أعمالها للتأثير على واقع البحرين السياسي كإثارة المشاكل الطائفية، ومحاولة تكثيف وجود العناصر الموالية لها في البحرين؛ إذ كانت إيران تستغل ميوعة الموقف البريطاني فيما يحدث من تجاذبات بين شيخ البحرين والمقيمين من العناصر الفارسية، التي بلغت أحيانا حد دعم تلك العناصر على حساب حاكم البحرين في محاولة منها لإضعافه ومنعه من التقارب مع الملك عبد العزيز كما سيأتي ذكره.

وبعد عودة الشاة محمد رضا بهلوي[11] للحكم في إيران عام 1372هـ/ 1953م تزايدت التدخلات والمطامع الإيرانية في البحرين بشكل رسمي، وعبر خطوات عملية من قبل المؤسسات الحكومية الإيرانية. وكان ذلك متزامنًا مع تولي الملك سعود الحكم في المملكة العربية السعودية مما جعله ملتزمًا باتخاذ موقف حاسم وجاد تجاه تلك الادعاءات. وتستعرض مذكرة بريطانية كُتبت بطلب من دائرة الارتباط بوزارة علاقات الكومنولث في صفر ١٣٧٠هـ/ نوفمبر سنة 1950م تاريخ الادعاءات الفارسية بالبحرين، مع تفنيد لتلك الادعاءات من الناحيتين التاريخية والقانونية على النحو التالي[12]:

1. كانت البحرين لفترة من تاريخها، قبل سنة 1783م، تحت الحكم الفارسي، لكن الفرس طُردوا منها في تلك السنة من قبل عرب الجزيرة العربية بزعامة أجداد الأسرة الحاكمة الحالية، الذين بقيت السلطة بأيديهم منذ ذلك التاريخ.
2. خلال السنوات (1345-1347هـ/ 1927–1929م) تم تبادل مذكرات مهمة بين بريطانيا وفارس حول ادعاءات الأخيرة في البحرين، وأُرسلت نسخ منها إلى السكرتير العام لعصبة الأمم بغرض تعميمها على الدول الأعضاء. وفي خمس مناسبات أخرى قدمت الحكومة الفارسية إلى السكرتير العام لعصبة الأمم احتجاجات، أو زودته بنسخ من الاحتجاجات المقدمة على الاعتداء المزعوم على السيادة التي تدعيها على جزيرة البحرين، وفي الحالات الأربع الأولى منها لم تجد الحكومة البريطانية ضرورة للرد عليها.
3. من الجدير بالملاحظة عند دراسة الادعاءات الفارسية أنه خلال الفترة (1847 –1913م) كانت هناك ادعاءات تركية مماثلة قد سبقتها، وبذات درجة الاندفاع. كما أنه خلال معظم هذه الفترة كان للادعاء

القصيبي، الذين اشتهر منهم عبد العزيز وعبد الله وعبد الرحمن. وقد كوّن هؤلاء مكانة اجتماعية كبيرة في المجتمع البحريني فأصبحوا جزءًا منه، وحظوا بمكانة كبيرة، ومعاملة مميزة من حكام البحرين، كما نالوا ثقة الملك عبد العزيز فاعتمدهم وكلاء تجاريين له في البحرين[17].

ولقد حرصت الدولة السعودية الأولى منذ عهد الإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود على توطيد صلاتها مع حكام البحرين، والتصدي للمطامع الفارسية فيها، خاصة بعد تحالف فارس مع بعض القوى في ساحل الخليج العربي لتحقيق تلك المطامع. وحين تعرضت البحرين لهجوم سلطان عمان عام 1215هـ/1800م[18]، وتراجع حكامها للزبارة، كان للقوات السعودية دورٌ بارز في التصدي لهذا الاعتداء وإعادة آل خليفة للحكم مجددًا؛ حيث شكلت تلك الحادثة بداية ارتباط تاريخي وثيق بين الجانبين[19].

وعلى الرغم مما شاب العلاقات السعودية البحرينية من توتر خلال الحقبة التالية نتيجة المعتركات السياسية والتطورات التي شهدتها المنطقة في ظل الوجود البريطاني؛ إلا أنه يمكن القول بأن الجانبين حافظا على علاقات ودية خلال حكم الدولة السعودية الثانية؛ حيث عُقدت بينهما اتفاقيتان خلال حكم الإمام تركي بن عبد الله وابنه الإمام فيصل، تعهدت الرياض بموجبهما بحماية البحرين ضد أي عدوان خارجي[20].

على أن التميز في العلاقات السعودية البحرينية بات واضحًا بعد نجاح الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود في استعادة الرياض وإقامة الدولة السعودية مجددًا، خاصة بعد ضمه للأحساء، حيث أصبحت بلاده ذات حدود بحرية مباشرة مع البحرين؛ فتزايد الارتباط الوثيق بين الجانبين ليشكل حلفًا قويًا للتصدي للمطامع الخارجية الإيرانية المدعومة بالابتزاز والتواطؤ البريطاني. ولم تفلح بريطانيا في محاولاتها لإعاقة ذلك التقارب؛ حيث كان لكل من الملك عبد العزيز والشيخ عيسى آل خليفة الأثر البارز في تحدي تلك العوائق[21]. ومن طريف ما تذكره المصادر أن السيف الخاص بالشيخ نصر آل مذكور، والذي تركه في أرض المعركة التي خسرها ضد آل خليفة عام 1197هـ/ 1783م قد استقر به المقام عند الملك عبد العزيز كهدية من الشيخ راشد بن عبد الرحمن البنعلي[22] أحد زعماء العتوب في البحرين، مرفقًا به قصيدة يفخر بها بانتصار آل خليفة ومنها:

إن المآثر تنبي ذكر صاحبها بما عليه من الأفعال مذكور[23]

ولعل في هذه الخطوة ما يشير بشكل أو بآخر إلى استشعار أهل البحرين العميق بالتقارب مع حكام المملكة العربية السعودية، ودورها المأمول في التضامن مع بلادهم والتصدي للطامعين فيها[24]، وهو ما وجد القبول والحماس من الملك عبد العزيز وأكدته الأحداث التالية.

لقد كان منع التقارب بين الملك عبد العزيز والشيخ عيسى بن خليفة هدفًا بريطانيًا فارسيًا. وقد تأكد ذلك من خلال أحداث رمضان 1341ه/ أبريل 1923م، فيما عرف بحادثة سوق المنامة بين العناصر العربية

والفارسية؛ فاستغلتها بريطانيا لإبعاد الملك عبد العزيز عن دعم البحرين ومساندة حكامها، واتهمت النجديين بالتسبب في تلك الاضطرابات؛ وقامت بطرد عبد العزيز بن حسن القصيبي[25] ممثل الملك عبد العزيز، وإجلاء كثير من النجديين، الذين شكل الدواسر – الذين انتقلوا من منطقة الهدّار موطن آل خليفة الأصلي في جنوبي نجد – أكثرهم، حيث استقر بهم المقام في الجبيل منذ ذلك الحين. ورغم أن التحقيقات لم تثبت تورط أي من رعايا الملك عبد العزيز في تلك الأحداث، إلا أن السلطات البريطانية تمسكت بتلك الإجراءات، ولإدراكها عمق الصلات بين الملك عبد العزيز والشيخ عيسى بن علي، الذي لم يكن راضيًا عن تلك السياسات البريطانية، فإنها مارست ضغوطها لعزل الشيخ عيسى وتعيين ابنه حمد تحت ذريعة حاجة البلاد للإصلاحات[26].

ولقد احتج الملك عبد العزيز على طرد القصيبي، وتكرر اعتداءات العناصر الإيرانية، بما فيها اعتداء أفراد الشرطة على الرعايا النجديين باستخدام السلاح ضدهم. كما وجه اتهامًا للوكيل البريطاني الميجور ديلي[27] Major Daily بالتحيز للعناصر الفارسية خلال تلك الأحداث. ومع ذلك حاول الملك عبد العزيز تهدئة الأجواء المتوترة وعدم إثارة البريطانيين هناك؛ لكنه حاول تسجيل موقف تجاه طرد وكيله وإشعار بريطانيا بالخطأ الذي ارتكبته على هذا النحو الذي لايقبل به[28].

ورغم قيام بريطانيا بممارسة الضغط على الملك عبد العزيز، وقطع مساعدتها المالية عنه، ومحاولتها منع السفن التجارية القادمة من الهند والعراق من الوصول لموانئه، إلا أنه صمد أمام تلك الضغوطات لإيمانه بأهمية البحرين وضرورة إبعاد إيران عنها. وقد استطاع تحقيق انتصار دبلوماسي غير مباشر في هذا الجانب يحفظ استقلال البحرين؛ حيث تضمنت المادة السادسة من معاهدة جدة الموقعة بينه وبين بريطانيا عام 1345ه/ 1927م اعترافًا بريطانيًا غير مباشر باستقلال البحرين وحقها في الاتصال مع من شاءت. ورغم تزايد الرفض الإيراني لاستقلال البحرين، خاصة بعد اكتشاف البترول فيها بكميات تجارية مطلع ثلاثينيات القرن العشرين. إلا أن ذلك لم يغير من الواقع شيئًا؛ حيث ظل حاكم البحرين متمتعًا باستقلاله وممارسًا لصلاحياته رافضًا الانصياع للاحتجاجات الإيرانية المتكررة، ومحتفظًا بعلاقته الحسنة مع الملك عبد العزيز[29].

ثالثًا- دور الملك سعود بن عبد العزيز في مواجهة المطامع الإيرانية في البحرين:

عُرف عن الملك سعود حسن الصلة وشعور المحبة والإخاء تجاه البحرين؛ فكان ينظر إليها بوصفها بلده الثاني، ويرى حكامها إخوته. ولقد بيّن هذا الشعور في رسائل عدة موجهة لحاكمها الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة. كما كانت له نظرته الدقيقة فيما يتعلق بأهمية البحرين كبلد خليجي وعربي، وبما يملكه من مقومات لها تأثيرها على المنطقة. وبناء على ذلك كانت للملك سعود ثوابت سياسية فيما يتعلق بالبحرين والعلاقة معها يمكن إبرازها فيما يلي:

- اعتزازه بحسن الصلة والتقارب بين البحرين والمملكة العربية السعودية، ودوام الأخوة وثباتها بين الجانبين، والتأكيد على أن ما يتمتع به البلدان من خيرات هي منافع مشتركة: "إني أحب أن يتأكد سمو الأخ ما نعلمه من حسن صلاتنا، وإنه ليس شيء عندنا بعيدًا عن الأخ، وليس عند الأخ شيء بعيد علينا؛ فالبلاد–ولله الحمد–واحدة ، والأخوة ثابتة..."[30].
- الاستعداد للتعاون التام مع حكام البحرين في كل ما يخدم المصالح المشتركة، وهي كما رآها الملك سعود مصلحة واحدة:"وكما تعلم سمو الأخ الشيخ سلمان إننا ننظر للبحرين ومصلحته كما ننظر لبلادنا ومصلحتنا، وأرجو أن تتأكدوا بأن كل ما فيه مصلحة البحرين ولا ضرر علينا فنحن على استعداد للتعاون فيه فيما يتفق مع رغبتكم ورغبتنا، ويضمن مصلحة البلدين"[31].
- التأكيد على الروابط التاريخية بين أسرتي آل سعود وآل خليفة، وما بينهما من محبة وولاء؛ واعتبارها من ثوابت العلاقات السعودية البحرينية التي لا يمكن أن تتزعزع لمصالح فردية، مع ضرورة العمل على استدامتها وزيادة توثقها: "إننا على يقين بأن ما يربط البيتين والعائلتين منذ أقدم العصور من محبة وولاء لا يمكن أن تزعزعها مصالح شخصية لأفراد من الناس؛ بل على العكس ستزيد الأيام عراها توثقًا واطمئنانًا.."[32].
- استشعار الأهمية الجيوسياسية للبحرين ليس مع المملكة العربية السعودية فحسب؛ بل مع بلدان وإمارات الخليج العربي كافة؛ حيث باتت مرتكزًا أمنيًا واقتصاديًا على الساحل الغربي من الخليج العربي.
- إدراكه لأبعاد الأطماع الإيرانية في استخدام البحرين نقطةَ توغلٍ وعبور لذلك الساحل، ومن ثم تحقيق أهداف توسعية على حساب بلدان المنطقة وأهلها.
- خطورة المخطط الإيراني للإفادة من التراخي البريطاني تجاه مطامع إيران، وضرورة أخذه على محمل الجد والتصدي له، لما يتضمن من تغليب للمصلحة الإيرانية على المصلحة العربية.

ومن هذه المنطلقات عمل الملك سعود جاهدًا لضمان أمن البحرين بكل السبل، وتعامل مع هذا الأمر بشكل مواز لتعامله مع أمن المملكة نفسها؛ حيث تبيّن ذلك جليًّا منذ عودة الادعاءات الإيرانية في البحرين للظهور على شكل تقارير صحفية أو مطامع اقتصادية أو احتجاجات على ممارسة شيخ البحرين دوره كحاكم لدولة مستقلة.

لقد شهد عام 1374هـ/1954م إجراءات إيرانية غير مبررة تجاه البحرين؛ عندما أصدرت مذكرة تعتبر فيها البحرين جزءًا من إيران، ووجهت مذكرة بهذا الخصوص لجميع البعثات الدبلوماسية في طهران؛ مؤكدة فيها على منع التعامل الدبلوماسي والاقتصادي مع البحرين دون موافقة إيرانية. كما حددت المذكرة شروط دخول الطائرات للمجال الجوي البحريني، مؤكدة عدم سماحها بهبوط أية طائرة أجنبية في مطار البحرين إلا بموافقة مسبقة منها[33]. وفي الوقت ذاته حذرت إيران شيخ البحرين من دعوة أو استقبال أي حاكم أو

وفد دبلوماسي بغير موافقتها، وعدم استقدام الشركات الأجنبية للتنقيب عن النفط في البحرين؛ معترضة على إدراج البحرين كبلد عربي في وثائق هيئة الأمم المتحدة، وقد جاء في المذكرة الإيرانية التي وزعت على سفارات الدول العربية: ".. نظرًا إلى التقارير الواردة إلى المراجع الإيرانية المختصة، والأخبار التي تذيعها وكالات الأخبار الأجنبية، أن الدول العربية مهتمة اهتمامًا خاصًا بخلق بعض المناسبات بينها وبين البحرين كتبادل الزيارات الرسمية مع شيخ البحرين أو تأسيس مصرف فيها باسم المصرف العربي تساهم فيه البحرين وغير ذلك من الأمور.. وبما أن جزر البحرين جزء لا يتجزأ من إيران، فإن أي إجراء لإيجاد نوع من الروابط والمناسبات المباشرة يمس حقوق سيادة إيران على البحرين ويكون موضع احتجاج الدولة الإيرانية..". وتبعًا لذلك القرار أرسلت طهران مذكرة إلى الحكومة البريطانية تضمنت تأكيد سيادتها على البحرين. وردًا على ذلك، قررت الجامعة العربية عدم الاعتماد على بريطانيا في كبح المطامع الإيرانية في البحرين، واتخذت قرارًا بأن تتولى بنفسها مهمة التصدي للدعاوى الإيرانية تجاه البحرين والدفاع عن عروبتها أمام المنظمات الدولية(34).

كان لإعلان تلك المذكرة، وما تبعها من تصعيد، أثر كبير في التحرك السعودي للعمل من خلال الجامعة العربية، مع القيام بمبادرات فردية لكسر القرار الإيراني بشكل عملي. وفي تحدٍ واضح من الملك سعود لتلك الرغبات الإيرانية أعلن عزمه التوقف بطائرته في البحرين –خلال رحلته إلى باكستان– ولقاء الشيخ سلمان آل خليفة. وحين علمت الخارجية الإيرانية بذلك قامت باستدعاء سكرتير المفوضية السعودية في طهران، وأبلغته بمبدأ إيران السياسي حيال البحرين، والذي يتنافى مع توقف الملك سعود بها. كما قام السفير الإيراني الخاص بالمملكة ظهير الإسلام، بالاحتجاج لدى المسؤولين السعوديين بعدم موافقة حكومته على مرور الملك سعود بالبحرين. وبناء على ذلك قامت المفوضية الإيرانية في جدة برفع مذكرة بهذا المعنى للخارجية السعودية، فجاء الرد على المذكرة صارمًا وحازمًا، وعلى لسان الملك سعود نفسه، قائلًا: "إن البحرين لصاحبها. وإن المملكة العربية السعودية لا تعترف بأية سيادة لإيران أو غيرها عليها"(35).

وفي الثامن من شعبان 1373ه/ 11 أبريل 1954م هبطت طائرة الملك سعود في البحرين، وكان من اللافت للانتباه ضخامة عدد الوفد المرافق له في هذه الزيارة؛ حيث رافقه ثلاثة وعشرون من أفراد أسرته، ومائة وعشرون من حاشيته وحرسه الخاص عبر ثلاث طائرات. وكان في مقدمة مستقبليه الشيخ سلمان بن حمد وكبار أسرته. ومما زاد من الغضب الإيراني أن البحرين شهدت خلال الزيارة تفاعلًا شعبيًّا للترحيب بالملك ومرافقيه؛ حيث خرج الأهالي لاستقبالهم حسبما ذكر المقيم السياسي البريطاني بي.أي.بي.باروز B. A. B Burrowes في رسالة لرئيس الوزراء البريطاني. ولم تكن بريطانيا لتغيب عن مثل هذا الحدث وتترك المجال للشيخ سلمان للاختلاء بالملك سعود؛ فكان المقيم السياسي البريطاني باروز ومستشار حكومة

البحرين تشارلز بلجريف[36] Charles Belgrave وقائد القوة الجوية البريطانية في الخليج ضمن المستقبلين. وحسبما يذكر باروز في رسالته فقد "خرج أهالي البحرين لاستقبال الملك سعود رافعين هتافات الترحيب، وأُقيم للضيف برنامج حافل، كما قُدمت بين يديه وحاشيته الولائم في كل مكان، وكان مثار إعجاب الجميع، وحلقت الطائرات وصدحت الموسيقى وأُطلقت الطلقات". ويختم باروز تقريره واصفًا الزيارة بأنها ناجحة، وأن "تصرف الملك سعود الودي، مع شيء من هيبة والده، ترك أثرًا طيبًا لدى معظم البحرينيين، وكانت خطب الترحيب الطويلة تؤكد على أواصر العروبة بين البحرين والمملكة وسائر أنحاء العالم العربي". وبناء على هذا التقرير كتب بلاكهام مسؤول العلاقات البريطانية مع المملكة العربية السعودية تعليقًا يقول فيه: "كانت هذه الزيارة ناجحة ومفيدة من وجهة نظرنا إلى حد كبير تسهيلًا للعلاقات التي تحدث بين البحرين والمملكة العربية السعودية"[37].

وقد زاد الملك سعود في تحدي الموقف الإيراني حين حوّل توقفه القصير في البحرين إلى زيارة رسمية امتدت ثلاثة أيام، صاحبها فعاليات رسمية وشعبية؛ فبعد حفل العشاء الذي أقامه الشيخ سلمان تكريمًا لضيف البلاد، حضر الملك سعود حفل استقبال أقامه عبد الرحمن القصيبي ممثل المملكة العربية السعودية في البحرين في منزله[38]. ثم استقر الملك سعود في قصر القضيبية[39] في المنامة. وعلى مدى أيام الزيارة الثلاثة، زار جلالته منشآت النفط وشهد عروضًا رياضية نظمتها وزارة التربية والتعليم في البحرين، وشهدت الزيارة تآلفًا كبيرًا بين الجانبين. ويشير مستشار حكومة البحرين تشارلز بلجريف في مذكراته إلى أن الملك سعودًا قام بزيارة بعض الأماكن الطبيعية ومنها عين مياه تسمى عذاري، واستقبل الوفد الهندي الذي قدم للسلام عليه. كما يشير إلى أن الملك سعودًا قدم هدية للشيخ سلمان وهي عبارة عن سيف مذهّب وخنجر وساعات أمريكية تحمل صورته، فيما قدم الشيخ سلمان للملك سعود خمسة وعشرين من الخيل الأصيلة[40].

ولقد شهدت تلك الزيارة مولد فكرة إنشاء جسر بري يربط البحرين بالمملكة العربية السعودية، حيث جاءت الفكرة من الملك سعود حين أفصح عنها خلال الحفلة التي أقامها الوجيه حسن المديفع[41] تكريمًا لجلالته، حيث وجه جلالته حديثه للشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، قائلًا: "إن الروابط بين البحرين والمملكة قوية، ويجب أن نعمل على توثيقها، وقد كلمت عظمتكم من قبل بشأن مد جسر بين الخبر والبحرين، ولا أزال عند رأيي بضرورة إنشاء هذا الجسر، آمل أن تدرسوا هذا المشروع، وستساهم المملكة بقسط كبير من مصاريفه.." وأردف جلالته قائلًا:" إن الوعي القومي أخذ في الازدياد، وإن الشعوب العربية متيقظة اليوم، وإن من واجبنا أن نفهم ذلك، فنحن رعاة وكل راع مسؤول عن رعيته.. ". وكان جلالته عند إدلائه بهذا التصريح يُقاطع بالتصفيق الحار من الحضور بعد كل عبارة يتفوه بها[42].

إن طرح فكرة الجسر في هذا الوقت يتضمن رسالة تحذيرية لطهران بأن البحرين مرتبطة بالمملكة العربية السعودية وستظل كذلك. كما أن طرح الفكرة بحضور القنصل البريطاني يحمل الرسالة ذاتها لبريطانيا، التي عملت كثيرًا لأجل فصل البحرين عن التواصل السياسي مع المملكة العربية السعودية بقرارات قاسية، لذا فلم يكن مستغربًا أن يعلق القنصل البريطاني خلال اللقاء على هذا الاقتراح بأنه: "لا يوجد تقنية تستطيع تنفيذه. فطول الجسر سيكون ضعف أطول جسر في العالم..". لكن الملك سعودًا لم يبد أي تراجع عن الفكرة؛ وسرعان ما أثبتت الأحداث عمق نظرته سياسيًّا وتقنيًّا، حين تم تنفيذ الفكرة بعد ما يقارب سبعة وعشرين عامًا لتصبح واقعًا ملموسًا (43).

لقد تركت تلك الزيارة انطباعًا كبيرًا لدى الملك سعود عمّا يكنه الشعب البحريني من ود ومحبة للمملكة العربية السعودية، كما شعر بأن هذا الشعب يستحق بذل كل جهد في سبيل رفعته وحفظ أمنه. ويتضح هذا الشعور من خلاله الرسالة التي وجهها الملك سعود إثر مغادرته المنامة للشعب البحريني؛ حيث جاء فيها: "من سعود إلى إخوانه أهل البحرين: في هذه الساعة التي أغادر فيها هذه البلاد العزيزة على الجميع أتوجه بالشكر الجزيل إليكم جميعًا حكومة وشعبًا على ما لمسته منكم من حفاوة صادقة نحوي ونحو بلادي وشعبي، وعلى ما رأيته من مظاهر الترحيب والإكرام في هذه الأيام التي قضيتها بينكم، وإنني أقدر للجميع كل هذه العواطف الصادقة التي لمستها وسمعتها، آملًا أن يوفق الله الجميع لما فيه الخير والسعادة والسؤدد للبلاد العربية عامة ولهذين القطرين خاصة، كما أنني أود أن يعتبر كل فرد منكم هذا الشكر موجهًا إليه، مع تحياتي وتقديري"(44).

لقد تمكن الملك سعود من تحويل زيارته للبحرين إلى حدث سياسي كبير؛ كسر من خلاله الحظر الإيراني، ووضع البريطانيين أمام أمر واقع وهم يرون شعبية الملك الكبيرة لدى الشعب البحريني وقيادته. كما أن خروج المسؤولين البريطانيين لاستقباله أضفى على الزيارة طابع الرسمية بشكل أكبر. وقد أتبع الملك سعود تلك الخطوة بخطوات دبلوماسية على المستوى العربي عبر جامعة الدول العربية في التصدي للتوغل الإيراني ورفض القرار؛ حيث صدر قرار الجامعة في الحادي عشر من ربيع الأول 1374ه/ 6 نوفمبر 1954م مؤكدًا على أن البحرين بلد عربي غير خاضع لسيادة إيران(45).

وحين لمست إيران الموقف الصلب من الملك سعود إزاء مزاعمها في البحرين وصمت بريطانيا، حاولت التهدئة مع الجانب السعودي؛ حيث وجهت دعوة للملك سعود لزيارة طهران في العام التالي كأول زيارة رسمية بين مسؤولي البلدين منذ تأسيسهما. لكن ذلك لم يغير من الموقف السعودي الحاسم الرافض للمطامع الإيرانية في البحرين، الأمر الذي أصاب الإيرانيين بالإحباط، وأصبح تجدد النزاع بين الجانبين مسألة وقت. وسرعان ما اشتعلت الحرب الدبلوماسية مجددًا في العام التالي 1956م، حين حاولت إيران وضع الجميع أمام الأمر الواقع بشأن مطامعها في البحرين، حيث قامت باحتلال جزيرتي فارس وعربي(46)، الواقعتين قرب

الساحل السعودي، تحت مزاعم تبعية الجزيرتين للبحرين. وقد أعلنت المملكة العربية السعودية احتجاجها على ذلك مؤكدة تبعية الجزيرتين لها، ومطالبة بانسحاب الإيرانيين منهما، وفي واقع الأمر أن الجزيرتين تقعان على مقربة من الساحل السعودي –باعتراف التقرير الفارسي– ويقطنهما سكان عرب، كما أنهما تقعان شمالًا –بعيدة نسبيًا عن البحرين– في المنطقة البحرية بين المملكة العربية السعودية والكويت، وقد حدث نزاع سابق حولهما بين البلدين[47]؛ مما يؤكد كذب الادعاءات الإيرانية بتبعية الجزيرتين للبحرين، وأن الهدف اتخاذهما وسيلة ضغط لتحقيق مطامعها في البحرين وسكوت المملكة العربية السعودية عن تحقيق تلك المطامع، وهو ما لم يكن مقبولًا من الجانب السعودي حيث صدر احتجاج رسمي على تلك الخطوة مؤكدًا عزمه على الدفاع عن ملكيته للجزيرتين كدفاعه عن وحدة البحرين، وعلى إثر هذا الاحتجاج قدمت وزارة الخارجية الإيرانية تقريرًا بعنوان (قضية جزر الخليج) تطرقت فيه لأسباب الصراع الدولي حولها، وحاول التقرير إعطاء بعض المعلومات التاريخية والجغرافية المغلوطة للإقناع بتبعية البحرين لها؛ حيث تضمن التقرير أن إيران تملك إحدى وأربعين جزيرة في الخليج (تحتل) المملكة العربية السعودية سبعًا منها منذ عام 1916م، وأنها ستسعى لاستعادتها[48].

ورغم التعنت والصلف الإيراني إلا أن صلابة الموقف السعودي وتأثيره على بقية دول الخليج العربي وبقية الدول العربية جعلت الشاه محمد رضا بهلوي يميل للتهدئة ومحاولة كسب موقف الملك سعود؛ فقام بزيارة للرياض التقاه خلالها، وعرض عليه فكرة التقارب بين البلدين بإنشاء حلف إسلامي بينهما على غرار حلف بغداد. لكن الملك سعودًا رفض الفكرة. ومع فشل المحادثات زاد التوتر بين البلدين، خاصة بعد أن جددت المملكة العربية السعودية وقوفها ضد الأطماع الإيرانية في البحرين[49]. وكان ذلك الموقف دافعًا لإقدام إيران على خطوة متهورة في ربيع الثاني 1377هـ/ 11 نوفمبر 1957م حين أعلنت عبر جلسة لمجلس وزرائها رأسها الشاه ضمَّ البحرين واعتبارها الإقليم الرابع عشر من إيران؛ مؤكدة أنها سوف تقوم بتعيين حاكم إيراني للبحرين، كما بدأت بإدراج البحرين ضمن خريطة إيران. لكن المملكة العربية السعودية كانت أول كيان سياسي معارض لهذا القرار عبر احتجاج رسمي أكدت فيه على عروبة البحرين، وجاء في البيان السعودي: "نستطيع أن نصدق أي شيء إلا مطالبة إيران بالبحرين كولاية إيرانية أو جزء... من إيران"[50]. كما جاء في البيان.." إن البحرين امتداد للجزيرة العربية وأن شعبها يرتبط بروابط وثيقة مع جيرانه وأبناء أمته.."[51].

وقد وصفت صحيفة اطّلاعات الإيرانية في عددها (1480) البيان السعودي بأنه "إهانة لإيران وللشاه"، مؤكدة عتبها على ذلك الموقف من السعودية التي ".. تربطها بإيران الصلات الأخوية والدينية والتاريخية..". وراحت الصحف الإيرانية تحشد قواها لكتابة تقارير تاريخية جغرافية مليئة بالمغالطات عن البحرين وعلاقتها بإيران، زاعمة أنها فارسية منذ القدم. كما أشارت بعض الصحف إلى صدور احتجاج

إيراني رسمي على البيان السعودي، لكن السفير السعودي في طهران نفى ذلك. غير أن إيران ردت على البيان السعودي منددة بموقف المملكة العربية السعودية متهمة إياها بمحاولة الإيقاع بينها وبين البحرين، بل ذهبت في اتهامها إلى أبعد من ذلك حين أشارت إلى أن السعودية ترى البحرين تابعة لها، وهذا ما جعل المملكة تصدر بيانًا آخر أكدت فيه موقفها التاريخي الثابت بأن البحرين "بلد عربي مستقل تحت حكم آل خليفة ولهم حق تقرير مصيرهم بمعرفتهم.. "[52].

ولم تكتف المملكة العربية السعودية بذلك؛ بل بدأت التنسيق مع الدول العربية الواقعة على الخليج العربي لإقامة اتحاد فدرالي يضم تلك الدول بغية التصدي للمطامع الإيرانية. وفي هذا الإطار استقبل الملك سعود في الرياض الملك فيصل ملك العراق في جمادى الأولى 1377ه/ديسمبر 1957م، وتم الاتفاق على توحيد الجهود لمواجهة المطامع الإيرانية [53]. وفي رجب 1377ه/ 13 فبراير 1958م وصل الشيخ سلمان آل خليفة إلى الرياض وبحث مع الملك سعود فكرة تكوين حلف يضم العراق والبحرين والمملكة لذات الغرض؛ فلقيت تلك الفكرة ترحيب الشيخ سلمان. وخلال اللقاء وقع الجانبان اتفاقية ثنائية بين المملكة العربية السعودية والبحرين تم بموجبها تحديد المياه الإقليمية وشؤون القبائل والتعاون الاقتصادي[54]. وجاءت تلك الاتفاقية كأول اتفاقية من نوعها بين دول الخليج العربي لترد على الادعاءات الإيرانية بتبعية البحرين لها؛ إذ إن توقيع الاتفاقية مع حاكم البحرين مباشرة يعني التعامل معه كحاكم لبلد مستقل، وهذا ما يتنافى مع الأهداف الإيرانية؛ الأمر الذي دفع طهران للاحتجاج على الاتفاقية على لسان وزير خارجيتها معتبرة إياها ضد سيادتها على البحرين، وأتبع البرلمان الإيراني باحتجاج آخر منتقدًا–على لسان أحد أعضائه–تصرفات الشيخ سلمان قائلًا: "..إننا لا نعرف هذا الشخص لأن البحرين جزء من إيران وتعود لإيران ولا تنضم إلى أي اتحاد مثلث ولا مربع ولا مكعب.."[55].

ولم يكن الرد الإيراني الرسمي على توقيع تلك الاتفاقية السعودية البحرينية أقل حدة من رد البرلمان، حيث أعلن رئيس الوزراء الإيراني أسفه لسفر الشيخ سلمان إلى الرياض ورغبته في الانضمام لحلف ثلاثي مؤكدًا أنه لا يصدق ذلك. وفي نهاية البيان أكد رئيس الوزراء الإيراني غضبه من التحركات العربية (السعودية)، مؤكدًا على أن بلاده ستقطع علاقاتها مع أي بلد يحاول الحيلولة بين إيران ومطامعها في البحرين، قائلًا: "إننا سنقطع صلاتنا معه حالًا وإلى الأبد وسندافع عن أراضينا بكل قوتنا..". وقد انتشرت أخبار في الأوساط الدبلوماسية في طهران مؤكدة أن إيران بالفعل عقدت العزم على قطع علاقاتها مع المملكة العربية السعودية بسبب توقيع تلك الاتفاقية، وأن اتخاذ القرار سيتم بعد الانتهاء من دراسة تفاصيلها فيما يخص امتياز استخراج النفط، وذلك حسبما نقل السفير العراقي في طهران لوزير خارجيته عبر برقية سرية [56]. على أن تلك التهديدات لم تحقق أي نتائج إيجابية لإيران في ملف ادعاءاتها في البحرين، ولم يتعد الأمر

حملات إعلامية ضد المملكة؛ حيث وضعت تلك الاتفاقية إيران أمام الحقيقة، خاصة حين أعلنت الجامعة العربية تأييدها للاتفاقية، وأرسلت إلى طهران مذكرة بهذا الخصوص في شعبان 1377ه/ مارس 1958م[57].

وبذلك يمكن القول إن القرار الإيراني بضم البحرين ظل عديم الجدوى؛ فلم تتم أية خطوة لتنفيذه في ظل ردود الفعل العربية والبريطانية إزاء القرار، بل تزايد اعتراف الدول الأخرى باستقلال البحرين وكسر قرار إيران بعزل حاكمها، مما دعا إيران في نهاية الأمر لمقاطعة أي مؤتمر تدعو له البحرين. وفي تقرير سري من السفير العراقي في طهران لوزير خارجيته في رمضان 1377ه/ 10 أبريل 1958م أشار إلى قوة تأثير الدور السعودي في وأد القرار الإيراني بضم البحرين؛ خاصة بعد توقيع الاتفاقية السعودية البحرينية، والتي ظهرت نقمة إيران عليها عبر حملة إعلامية شعواء ضد المملكة العربية السعودية بصورة خاصة والشعوب العربية بصورة عامة؛ مؤكدًا على أن تلك الحملة جاءت بإيعاز من السلطات الإيرانية وليس للشعب الإيراني علاقة بها. كما أوضح أن إيران لا ترتاح لتقارب البحرين مع المملكة العربية السعودية ولا مع غيرها من الدول العربية، وأن هذا الانطباع لمسه من وزير الخارجية الإيراني نفسه[58].

يتضح مما سبق الدور الذي قامت به المملكة العربية السعودية بقيادة الملك سعود للتصدي للمطامع الإيرانية في البحرين؛ حيث كان سريع الرد على كل تحرك إيراني عبر القنوات الدبلوماسية والخطوات العملية لإفشال المخططات الإيرانية، وهو ما جعل الشاه محمد رضا بهلوي يقف عاجزًا عن تحقيق الحلم الإيراني في السيطرة السياسية على البحرين رغم تزايد الضغوط البريطانية على الملك سعود خلال الحقبة الأخيرة من الوجود البريطاني في الخليج. حيث صاحب تلك التحركات الإيرانية توتر كبير في العلاقات السعودية البريطانية؛ بسبب السياسات البريطانية التي زرعت المشاكل الحدودية بين دول ساحل الخليج العربي، وفي مقدمتها مشكلة البريمي التي شكلت تدخلًا بريطانيًا سافرًا بشؤون المنطقة، وزرع المشاكل بينها؛ حيث كانت سنة 1955م ذروة الخلاف بين الجانبين في هذا الملف. بالإضافة لممارسة بريطانيا الضغط على المملكة العربية السعودية للقبول بحلف بغداد والانضمام إليه. وهو الأمر الذي لم يلق القبول من السعوديين لما يشكله من تدخل بريطاني في علاقات الدول العربية وسيادتها، فكان لذلك أثره في تعذر الاستناد على الدور البريطاني لكبح المطامع الإيرانية، وزاد من صعوبة المهمة الملقاة على الدول العربية، خاصة المملكة العربية السعودية للقيام بتلك المهمة. لكنها من جانب آخر دفعت المملكة العربية السعودية لاتخاذ خطوات جدية للاعتماد على بدائل الصداقة البريطانية، خاصة بعد ظهور الدور الأمريكي في المنطقة وتزايد المصالح التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية. إن دخول الولايات المتحدة الأمريكية ساحة الملفات الحدودية جاء بصفة وسيط محايد، ويشير تقرير مقدم من السفارة العراقية في طهران في فبراير1956م إلى أن ذلك التنافس البريطاني–الأمريكي قد انعكس بوضوح على أحوال البحرين؛ حيث سعت بريطانيا لاستثارة العناصر الإيرانية المقيمة في البحرين لإثارة التوترات منعًا للمحاولة الأمريكية لمنافستها في المنطقة[59]. على

أن إيران ظلت تتوسل بريطانيا لتقديم ما هو أهم، وهو اعترافها بمصالح طهران في الخليج، وهو ما لم يحدث؛ فاستمر الدعم السعودي لاستقلال البحرين خلال عهد الملك سعود مع بوادر الانسحاب البريطاني التام من المنطقة، حيث سعت إيران جاهدة لاستغلال تلك الفرصة بملء الفراغ الذي سينتج عن الانسحاب البريطاني. وقد وقفت المملكة العربية السعودية مع رغبة القيادة البحرينية وشعبها منذ رفض طلب إيران بعرض القضية على لجنة تصفية الاستعمار، وأصرت على إرسال لجنة تقصي الحقائق لتعرض تقريرها على مجلس الأمن بحضور الدول المعنية، حيث أكد التقرير عروبة البحرين وأوصى باستقلالها لتسقط بذلك الادعاءات الإيرانية(60).

الخاتمة:

- ظلت البحرين بلدًا عربيًا عبر تاريخها المديد، لكن فارس رسمت مخططاتها التوسعية بادعاء حقوقها في البحرين للتوغل في شبه الجزيرة العربية من خلالها. ولم تكن الادعاءات الفارسية – الإيرانية في البحرين مستندة لأي مستند تاريخي شرعي، ورغم ذلك فقد توالت مطالبها بالبحرين مستغلة كل مستجد، مع محاولة التقرب للقوى الاستعمارية في المنطقة –خاصة بريطانيا–لتحقيق ادعاءاتها.
- اتخذت المملكة العربية السعودية –منذ عهد الملك عبد العزيز –منهجًا واضحًا وصريحًا في التعامل مع الادعاءات الفارسية–الإيرانية في البحرين؛ فقد سعت عبر كل القنوات المتاحة لرفض السياسة الإيرانية في هذا الاتجاه، حتى إن أدى الأمر للصدام مع السياسة البريطانية. وعلى الرغم مما واجهته المملكة من صعوبات في التصدي للمواقف الإيرانية، وما نتج عن ذلك من أثر سلبي على مصالحها في البحرين، إلا أنها لم تتنازل عن موقفها.
- شهدت السنوات الأولى من حكم الملك سعود تعاملًا إيرانيًا فجًا؛ لتحقيق ادعاءاتها في البحرين عبر قرارات متهورة حاولت من خلالها القفز على صلاحيات الحكومة الشرعية للبلاد، باعتبار البحرين المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة، ومنع أي زعيم سياسي من زيارتها إلا بعد التنسيق مع طهران. ولذلك فقد اتخذ الملك سعود سياسة صارمة للتعامل مع إيران، واتخذ خطوات جسورة في كسر ذلك القرار من خلال الدفاع عن حقوق البحرين بكافة السبل المتاحة وتفنيد المزاعم الإيرانية الباطلة.
- قام الملك سعود بزيارة رسمية للبحرين رافقه فيها وفد كبير جدًا تم نقله بثلاث طائرات، والتقى بحاكمها الشيخ سلمان آل خليفة. واضطر المسؤولون البريطانيون، وعلى رأسهم المقيم السياسي باروز، وقائد القوة الجوية البريطانية في الخليج، ومستشار حكومة البحرين تشارلز بلجريف، إلى حضور اللقاء والإحاطة بمجريات الزيارة وما تم خلالها؛ حيث نقلت تفاصيل ذلك في تقارير رسمية للمسؤولين في لندن.

- شهدت الزيارة تفاعلًا شعبيًا كبيراً، وفعاليات متنوعة، ولقاءات عديدة مع جميع فئات المجتمع البحريني وأطيافه. كما تم خلال الزيارة إعلان الملك سعود رغبته في إنشاء جسر لربط البحرين بالمملكة العربية السعودية.
- حرص الملك سعود على التعامل مع الشيخ سلمان آل خليفة كحاكم عربي مستقل، فوجه له الدعوة لزيارة المملكة العربية السعودية، ووقع معه اتفاقية تحديد الحدود البحرية بين البلدين؛ مما أثار موجة غضب إيرانية نتج عنها تحركات إيرانية رسمية في الأمم المتحدة، صاحبها حملات إعلامية ضد المملكة العربية السعودية.
- لم تقتصر تحركات الملك سعود ضد الادعاءات الإيرانية على الزيارة الرسمية، بل شملت البيانات الرسمية على لسان الملك نفسه، والحملات الإعلامية في وسائل الإعلام المختلفة، كما امتدت على المستوى الخارجي لحشد موقف عربي واضح ضد تلك الادعاءات، عبر المنظمات الدولية والجامعة العربية، بالإضافة إلى الاتصالات الشخصية مع ملوك ورؤساء الدول العربية.
- كان الملك سعود في كثير من المواقف يتولى الرد بنفسه على التصريحات والادعاءات الإيرانية تجاه البحرين. ولا شك أن ذلك يعكس اهتمامه الكبير بهذا الموضوع المقلق؛ في ظل إدراكه أن المطامع الإيرانية لن تتوقف بسهولة.
- على الرغم من الحملات الإعلامية والتهديد الإيراني بقطع العلاقات مع المملكة العربية السعودية بسبب موقفها من البحرين إلا أن ذلك لم يغير شيئًا من سياسة الملك سعود، الذي واصل جهوده لتفنيد الادعاءات الإيرانية والتصدي لها بكافة السبل. ولم تحقق إيران شيئًا من أهدافها في البحرين.
- يثبت التاريخ أن السياسات الإيرانية كانت سببًا في إثارة الأزمات في العالم العربي عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة، رغم توقف مزاعمها الرسمية بعد استقلال البحرين؛ إلا أنها لاتزال تتكرر بين حين وآخر- وبأشكال متنوعة-وما هذا إلا امتداد لما سبقه من السياسات الإيرانية التي تسعى من خلالها لتحقيق هدف استراتيجي بالهيمنة على المنطقة.

ملحق (1)[61]

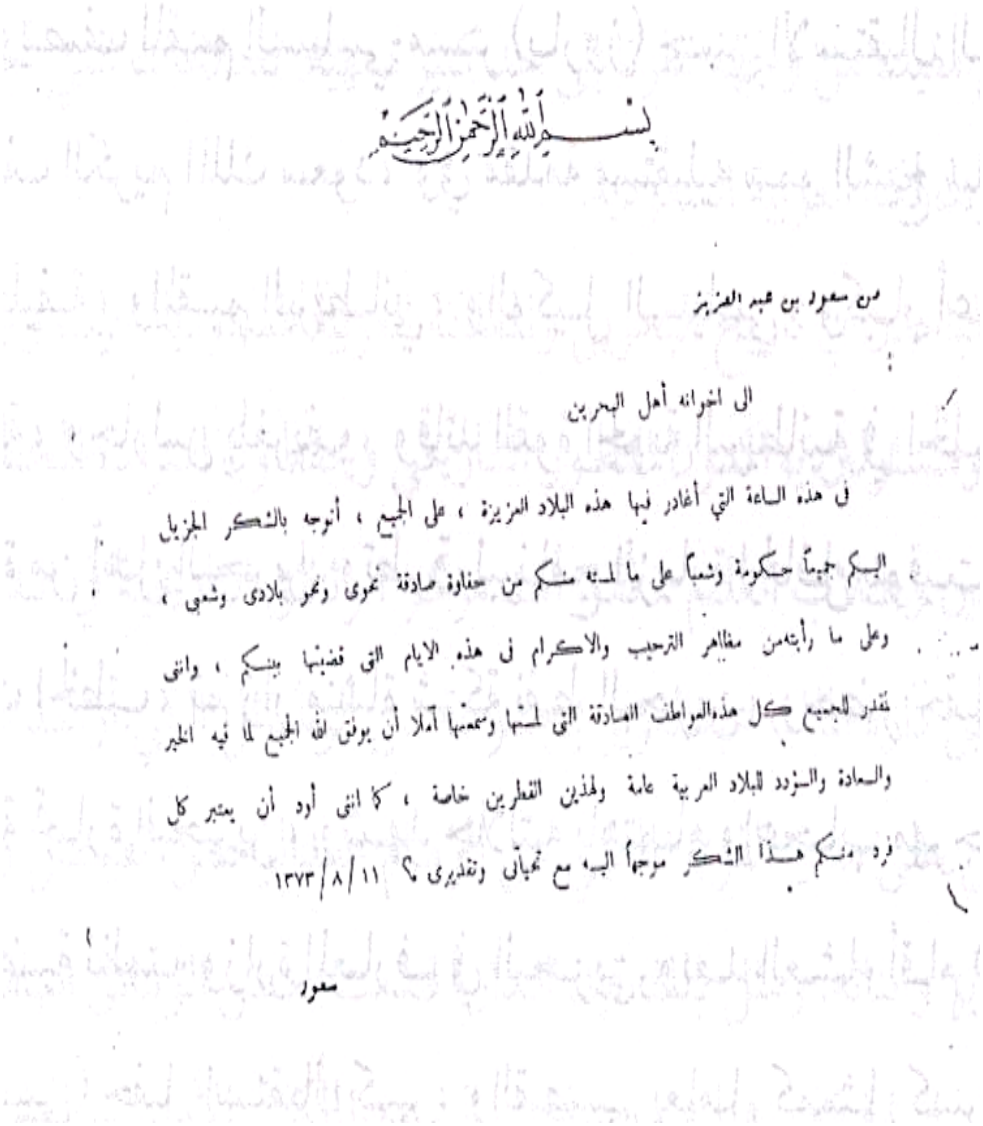

بسم الله الرحمن الرحيم

من سعود بن عبد العزيز

الى اخوانه أهل البحرين

في هذه الساعة التي أغادر فيها هذه البلاد العزيزة ، على الجميع ، أتوجه بالشكر الجزيل اليكم جميعاً حكومة وشعباً على ما لمسته منكم من حفاوة صادقة نحوي ونحو بلادي وشعبي ، وعلى ما رأيته من مظاهر الترحيب والاكرام في هذه الايام التي قضيتها بينكم ، وانني أقدر للجميع كل هذه العواطف الصادقة التي لمستها وسمعتها آملا أن يوفق الله الجميع لما فيه الخير والسعادة والسؤدد للبلاد العربية عامة ولهذين القطرين خاصة ، كما انني أود أن يعتبر كل فرد منكم هذا الشكر موجهاً اليه مع تحياتي وتقديري ؟ ١١/٨/١٣٧٣

سعود

ملحق (2)[62]

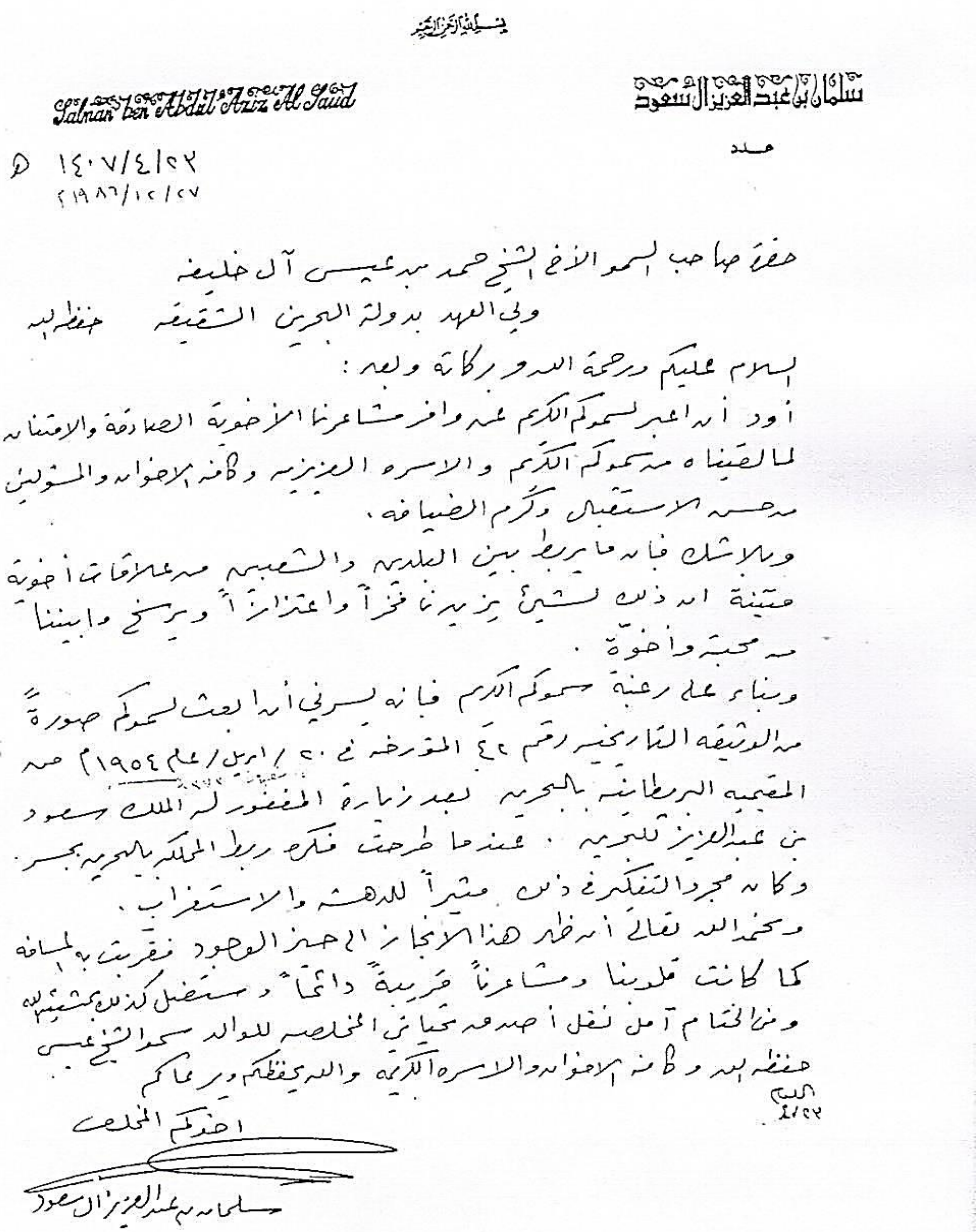

بسم الله الرحمن الرحيم

سلمان بن عبد العزيز آل سعود

Salman bin Abdul Aziz Al Saud

م/د

التاريخ ١٤٠٧/٤/٢٥
٢٥/١٢/١٩٨٦م

حضرة صاحب السمو الأخ الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
ولي العهد بدولة البحرين الشقيقة حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

أود أن أعبر لسموكم الكريم عن وافر مشاعرنا المزخوية الصادقة والامتنان لما لقيناه من سموكم الكريم والأسرة العزيزة وكافة الإخوان والمسؤولين من حسن الاستقبال وكرم الضيافة.

ولا إشك فإن ما يربط بين البلدين والشعبين من علاقات أخوية متينة إن ذلك لشيء يزيدنا فخراً واعتزازاً ويرسخ وابيننا من محبة وأخوة.

وبناء على رغبة سموكم الكريم فإنه يسرني أن ابعث لسموكم صورة من الوثيقة التاريخية رقم ٤٤ المؤرخة في ٢٠ إبريل/عام ١٩٥٤م من المقيم البريطاني بالبحرين بعد زيارة المغفور له الملك سعود بن عبد العزيز للبحرين. عندما طرحت فكرة ربط المملكة بالبحرين بجسر وكان مجرد التفكير في ذلك مثيراً للدهشة والاستغراب.

والحمد لله تعالى أن رأى هذا الإنجاز الضخم الوجود فقربت المسافة كما كانت قلوبنا ومشاعرنا قريبة دائماً ومتصل كذلك بمشيئة الله.

وفي الختام آمل نقل أصدق تحياتي الخالصة للوالد سمو الشيخ عيسى حفظه الله وكافة الإخوان والأسرة الكريمة والله يحفظكم ويرعاكم

أخوكم المخلص

سلمان بن عبد العزيز آل سعود

ملحق (3)[63]

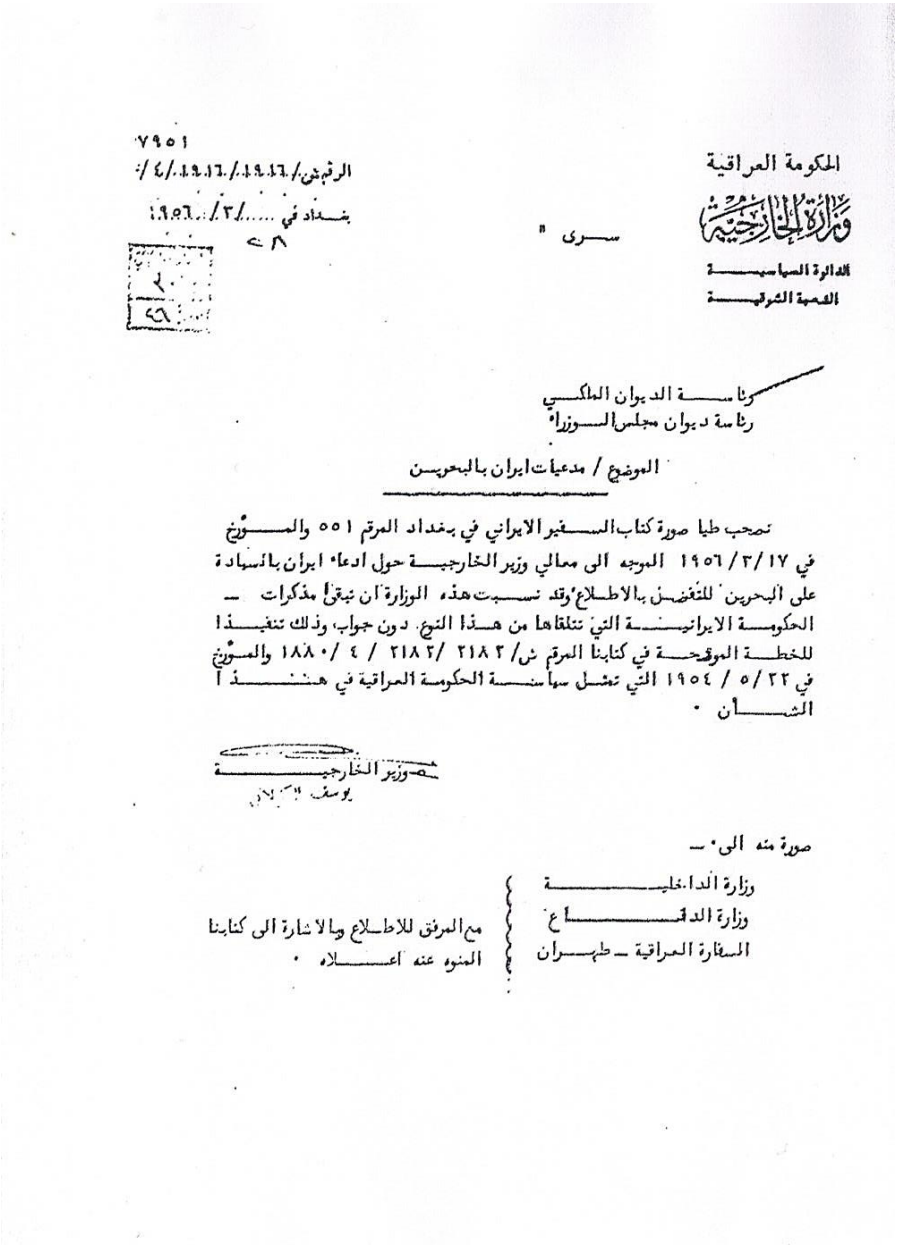

الحكومة العراقية
وزارة الخارجية
الدائرة السياسية
القسم الشرقي

سري "

٧٩٥١
الرقم ش/ ٤/ ١٩٥٦/ ١٩٥٦/
بغداد في ٢٠/ ٣/ ١٩٥٦
٨ <

رئاسة الديوان الملكي
رئاسة ديوان مجلس الوزراء

الموضوع / مدعيات ايران بالبحرين

تصحب طيا صورة كتاب السفير الايراني في بغداد المرقم ٥٥١ والمؤرخ في ١٧/ ٣/ ١٩٥٦ الموجه الى معالي وزير الخارجية حول ادعاء ايران بالسيادة على البحرين للتفضل بالاطلاع وقد نسبت هذه الوزارة ان تبقى مذكرات الحكومة الايرانية التي تتلقاها من هذا النوع دون جواب، وذلك تنفيذا للخطة الموضحة في كتابنا المرقم ش/ ٢١٨٢ /٢١٨٢ / ٤ /١٨٨٠ والمؤرخ في ٢٢/ ٥ / ١٩٥٤ التي تمثل سياسة الحكومة العراقية في هذا الشأن .

وزير الخارجية
يوسف [illegible]

صورة منه الى :-
وزارة الداخلية
وزارة الدفاع
السفارة العراقية - طهران

مع المرفق للاطلاع والاشارة الى كتابنا المنوه عنه اعلاه .

ملحق (4)[64]

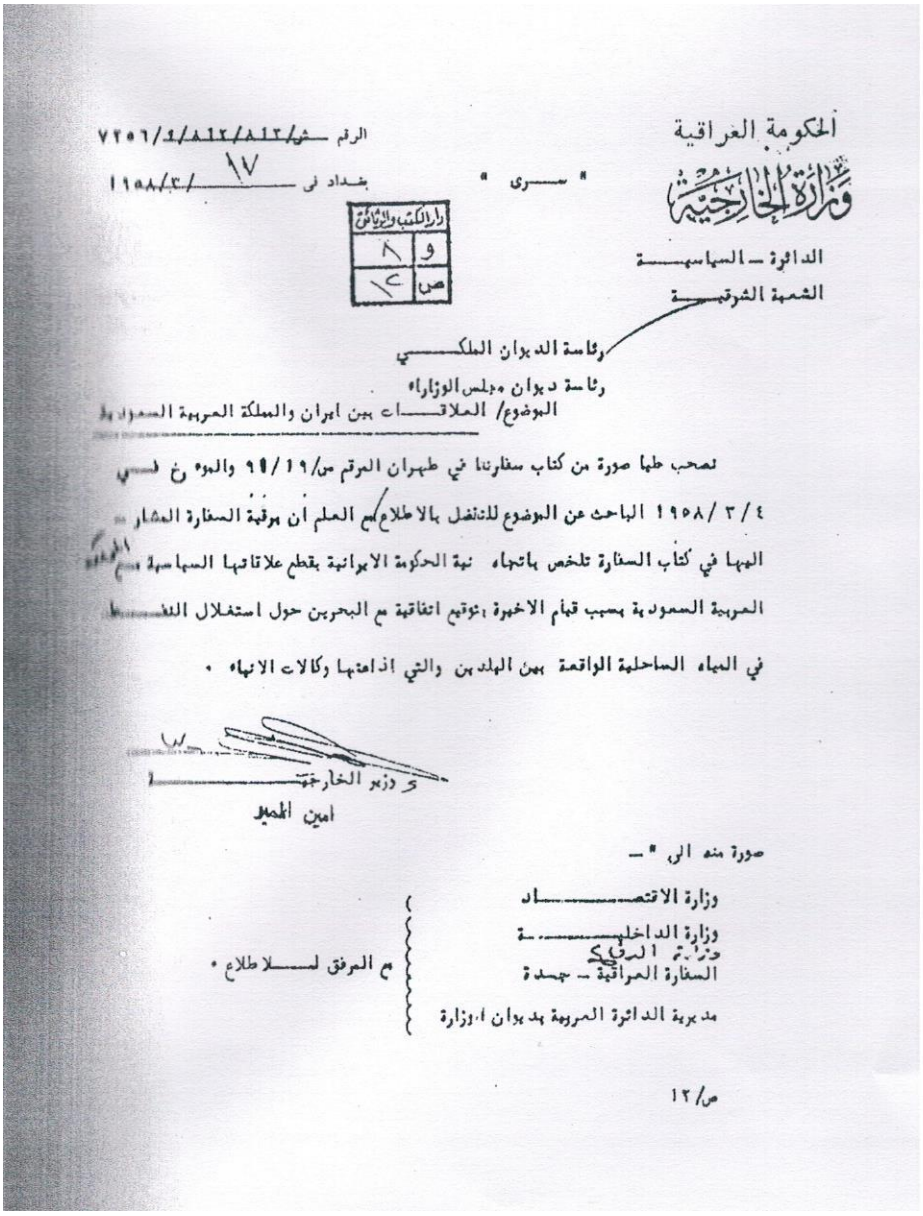

الحكومة العراقية
وزارة الخارجية
الدائرة – السياسية
الشعبة الشرقية

الرقم ش/٨١٢/٨١٢/١/٧٢٥٦
بغداد في ١٧/٣/١٩٥٨
" سري "

رئاسة الديوان الملكي
رئاسة ديوان مجلس الوزراء
الموضوع/ العلاقات بين ايران والمملكة العربية السعودية

تصحب طيا صورة من كتاب سفارتنا في طهران المرقم م/١٩/٩٢ والمؤرخ في ٤/٣/١٩٥٨ الباحث عن الموضوع للتفضل بالاطلاع مع العلم أن مرفقة السفارة المشار اليها في كتاب السفارة تلخص باتجاه نية الحكومة الايرانية بقطع علاقاتها السياسية مع المملكة العربية السعودية بسبب قيام الاخيرة بتوقيع اتفاقية مع البحرين حول استغلال النفط في المياه الساحلية الواقعة بين البلدين والتي اذاعتها وكالات الانباء .

وزير الخارجية
امين الميرغني

صورة منه الى " –
وزارة الاقتصاد
وزارة الداخلية
السفارة العراقية – جدة
مديرية الدائرة العربية بديوان الوزارة
مع المرفق للاطلاع .

م/١٢

ملحق (5)[65]

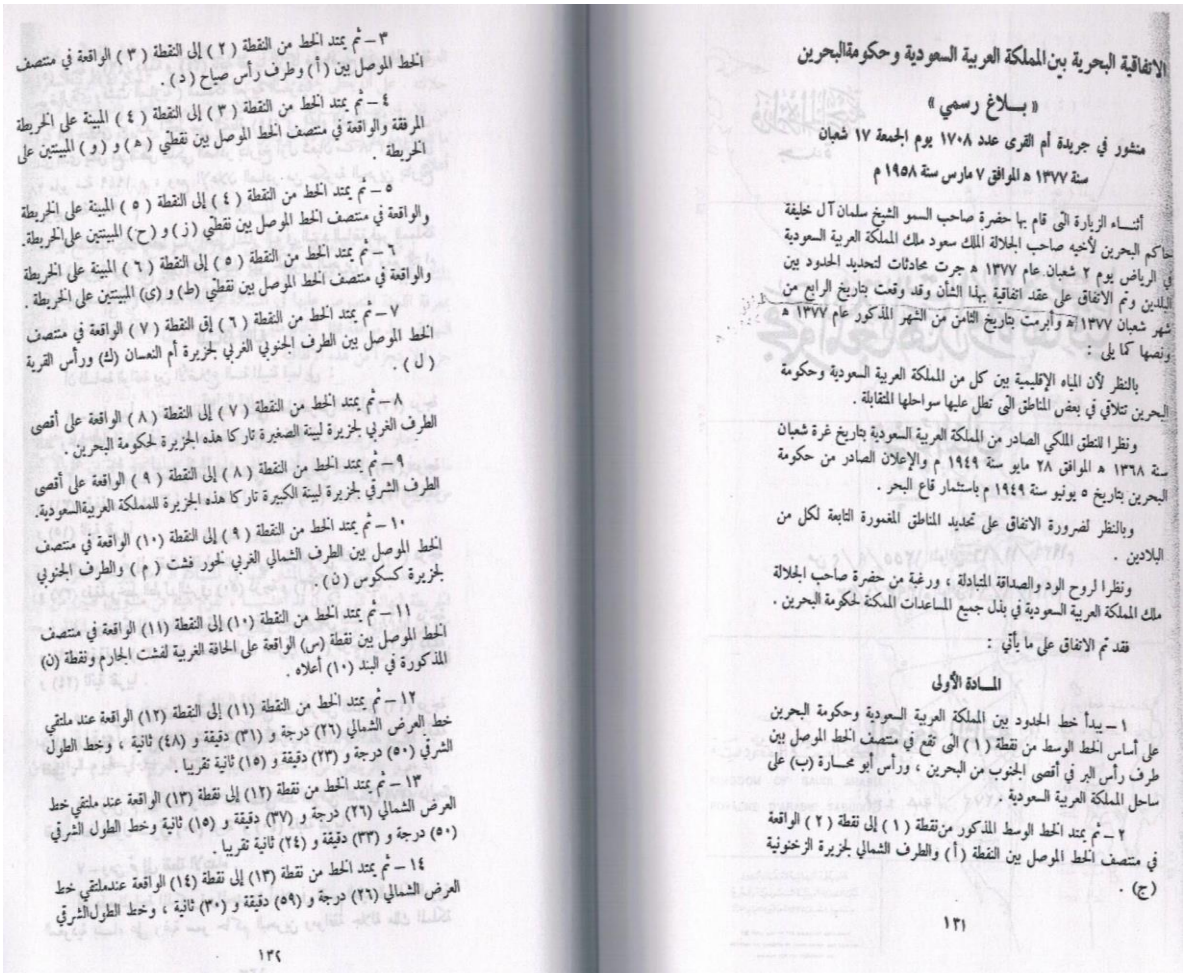

الاتفاقية البحرية بين المملكة العربية السعودية وحكومة البحرين

« بـــلاغ رسمي »

منشور في جريدة أم القرى عدد ١٧٠٨ يوم الجمعة ١٧ شعبان سنة ١٣٧٧ هـ الموافق ٧ مارس سنة ١٩٥٨ م

أثنـــاء الزيارة التي قام بها حضرة صاحب السمو الشيخ سلمان آل خليفة حاكم البحرين لأخيه صاحب الجلالة الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية في الرياض يوم ٢ شعبان عام ١٣٧٧ هـ جرت محادثات لتحديد الحدود بين البلدين وتم الاتفاق على عقد اتفاقية بهذا الشأن وقد وقعت بتاريخ الرابع من شهر شعبان ١٣٧٧ هـ وأبرمت بتاريخ الثامن من الشهر المذكور عام ١٣٧٧ هـ ونصها كما يلي :

بالنظر لأن المياه الإقليمية بين كل من المملكة العربية السعودية وحكومة البحرين تتلاقي في بعض المناطق التي تطل عليها سواحلها المتقابلة .

ونظرا لنطق الملكي الصادر من المملكة العربية السعودية بتاريخ غرة شعبان سنة ١٣٦٨ هـ الموافق ٢٨ مايو سنة ١٩٤٩ م والإعلان الصادر من حكومة البحرين بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٤٩ م باستمرار قاع البحر .

وبالنظر لضرورة الاتفاق على تحديد المناطق المغمورة التابعة لكل من البلادين .

ونظرا لروح الود والصداقة المتبادلة ، ورغبة من حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية في بذل جميع المساعدات الممكنة لحكومة البحرين .

فقد تم الاتفاق على ما يأتي :

المـــادة الأولى

١ ــ يبدأ خط الحدود بين المملكة العربية السعودية وحكومة البحرين على أساس الخط الوسط من نقطة (١) التي تقع في منتصف الخط الموصل بين طرف رأس البر في أقصى الجنوب من البحرين ، ورأس أبو محـــارة (ب) على ساحل المملكة العربية السعودية .

٢ ــ ثم يمتد الخط الوسط المذكور من نقطة (١) إلى نقطة (٢) الواقعة في منتصف الخط الموصل بين النقطة (أ) والطرف الشمالي لجزيرة الزخنونية (ج) .

١٣١

٣ ــ ثم يمتد الخط من النقطة (٢) إلى النقطة (٣) الواقعة في منتصف الخط الموصل بين (أ) وطرف رأس صياح (د) .

٤ ــ ثم يمتد الخط من النقطة (٣) إلى النقطة (٤) المبينة على الخريطة المرفقة والواقعة في منتصف الخط الموصل بين نقطتي (هـ) و (و) المبينتين على الخريطة .

٥ ــ ثم يمتد الخط من النقطة (٤) إلى النقطة (٥) المبينة على الخريطة والواقعة في منتصف الخط الموصل بين نقطتي (ز) و (ح) المبينتين على الخريطة.

٦ ــ ثم يمتد الخط من النقطة (٥) إلى النقطة (٦) المبينة على الخريطة والواقعة في منتصف الخط الموصل بين نقطتي (ط) و (ى) المبينتين على الخريطة .

٧ ــ ثم يمتد الخط من النقطة (٦) إلى النقطة (٧) الواقعة في منتصف الخط الموصل بين الطرف الجنوبي الغربي لجزيرة أم النعسان (ك) ورأس القرية (ل) .

٨ ــ ثم يمتد الخط من النقطة (٧) إلى النقطة (٨) الواقعة على أقصى الطرف الغربي لجزيرة لبينة الصغيرة تاركا هذه الجزيرة لحكومة البحرين .

٩ ــ ثم يمتد الخط من النقطة (٨) إلى النقطة (٩) الواقعة على أقصى الطرف الشرقي لجزيرة لبينة الكبيرة تاركا هذه الجزيرة للمملكة العربية السعودية.

١٠ ــ ثم يمتد الخط من النقطة (٩) إلى النقطة (١٠) الواقعة في منتصف الخط الموصل بين الطرف الشمالي الغربي لحور فشت (م) والطرف الجنوبي لجزيرة كسكوس (ن) .

١١ ــ ثم يمتد الخط من النقطة (١٠) إلى النقطة (١١) الواقعة في منتصف الخط الموصل بين نقطة (س) الواقعة على الحافة الغربية لفشت الجارم ونقطة (ن) المذكورة في البند (١٠) أعلاه .

١٢ ــ ثم يمتد الخط من النقطة (١١) إلى النقطة (١٢) الواقعة عند ملتقي خط العرض الشمالي (٢٦) درجة و (٣١) دقيقة و (٤٨) ثانية ، وخط الطول الشرقي (٥٠) درجة و (٢٣) دقيقة و (١٥) ثانية تقريبا .

١٣ ــ ثم يمتد الخط من نقطة (١٢) إلى نقطة (١٣) الواقعة عند ملتقي خط العرض الشمالي (٢٦) درجة و (٣٧) دقيقة و (١٥) ثانية وخط الطول الشرقي (٥٠) درجة و (٣٣) دقيقة و (٢٤) ثانية تقريبا .

١٤ ــ ثم يمتد الخط من نقطة (١٣) إلى نقطة (١٤) الواقعة عندملتقي خط العرض الشمالي (٢٦) درجة و (٥٩) دقيقة و (٣٠) ثانية ، وخط الطول الشرقي

١٣٢

ملحق (6)[66]

حواشي البحث:

• أستاذ بقسم التاريخ، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية.

(1) *مختارات من الخطب الملكية*، 1419هـ، الرياض: دارة الملك عبد العزيز، 177/1.

(2) واكيم، سليم ،2011م، *الملك سعود مؤسس الدولة السعودية الحديثة*. ط2. بيروت: دار الساقي، ص 79.

(3) ظل فارس هو المسمى الرسمي للدولة حتى 16 ذي الحجة 1353هـ/ 21 مارس 1935م حين أصدر رضا شاه أوامره بتغيير الاسم إلى إيران، نسبة إلى إيران بن أشور بن سام بن نوح أول من ملك الهضبة الواسعة في وسط البلاد وعرفت باسمه. الطحاوي، عبد الحكيم: 1425هـ، *العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي*. ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، ص21-22.

(4) نصر آل مذكور ينتسبون لقبيلة المطاريش العربية، وكانت تحكم البحرين تحت سلطة فارس عام 1150ه خلال عهد نادر شاه. وقد تولى نصر الإمارة بعد أخويه ناصر وغيث، واستبد بالحكم حتى تمكن آل خليفة من هزيمته في معركة الزبارة عام 1197هـ/ 1783م، فهرب من المعركة وعاد إلى شيراز، ثم لحقت به أسرته، وفشل باستعادة البحرين، لينتهي دوره السياسي. النبهاني، محمد بن خليفة، 1406ه، *التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية*، البحرين: المكتبة الوطنية، ص78-87. وللمزيد من المعلومات عن هذه الأسرة: الهارون، جلال خالد، *تاريخ القبائل العربية في السواحل الفارسية*. نسخة إلكترونية، ص 56 وما بعدها.

(5) أحمد بن محمد بن خليفة، من العتوب من قبيلة عنزة، وقد انتقلوا من منطقة الأفلاج في نجد إلى الكويت، ثم انقسم منهم آل خليفة الذين اتجهوا للزبارة وحكموها ثم حكموا البحرين. ويعتبر أحمد هو مؤسس البحرين، لقب بالفاتح بعد طرد حكامها الموالين لفارس عام 1197ه، واستمر في الحكم حتى وفاته عام 1209ه، فتولى من بعده ابنه سلمان. النبهاني: ص ص 80-88.

(6) النبهاني، ص ص 73-79. آل خليفة، الشيخ عبد الله وعلي أبا حسين، 2005م، *تاريخ آل خليفة في البحرين*. ط1. البحرين: مركز الوثائق التاريخية، 27/1، 340-341.

(7) ضابط بحري في أسطول شركة الهند الشرقية، تم إرساله إلى الخليج عام 1815م للبحث عن أمكانية وجود مناجم للنحاس والفوسفات، وبعد ذلك تولى منصب المقيم السياسي البريطاني في بوشهر خلال الفترة 1808-1822م. وقد تم عزله بسبب اتفاقية شيراز في عام 1822م. لوريمر، ج.ج، *دليل الخليج-القسم التاريخي* .طبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني.321/1 . الشريفين، رؤوف عبد الله، 2019م، "الحماية البريطانية على البحرين-دراسة تاريخية تحليلية". *مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية*، المجلّد 46، العدد 3، الأردن، ص487.

(8) فتح علي شاه، من الأسرة القاجارية. تولى حكم فارس عام 1762م، شهد عهده كثيرًا من الاضطرابات الداخلية، وتلقى هزيمة من روسيا فقدت فارس على إثرها أجزاء كبيرة من أراضيها، وقد توفي عام 1834م. مجموعة مؤلفين،1987م، *الموسوعة العربية الميسرة*. بيروت: دار نهضة لبنان، 1274/2.

(9) لوريمر : 321/1؛ الطائي، تاج الدين، 2013م، *استراتيجية إيران تجاه دول الخليج العربي*. دمشق: مؤسسة رسلان، ص98-99.

(10) سياسي بريطاني، لعب دورًا في عقد معاهدة توبلتز عام 1813م بين الدول الأوربية للتصدي لنابليون، تولى وزارة الخارجية واستقال نتيجة الضغوط الشعبية المترتبة على مشاركة بريطانيا في حرب القرم. *الموسوعة العربية الميسرة*، 5/1.

(11) ولد عام 1919م وتعلم في سويسرا والكلية الحربية في طهران، تولى حكم إيران بعد خلع والده رضا شاه عام 1941م، وعاد للحكم مرة أخرى عام 1953م، واستمر حتى ثورة 1979م حيث خرج من إيران حتى وفاته في مصر. *المنجد في الأعلام:* ط15، بيروت: دار المشرق، 1987، ص141.

(12) F.O.371/82037 (EA 1081/47),1/11/1950 مذكرة وزارة الخارجية البريطانية حول المطالبات الفارسية في البحرين بتاريخ الأول من نوفمبر1950م.

(13) سياسي إيراني ولد عام 1880م، أصبح رئيسًا للوزراء عام 1951م واتخذ قرارًا بتأميم البترول الذي تتولى الاستثمار فيه شركات بريطانية، مما أدى لاصطدامه بالشاه محمد رضا بهلوي الذي أقاله عام 1953م. *الموسوعة العربية الميسرة*: 1708/2.

(14) العقاد، صلاح، *التيارات السياسية في الخليج العربي. القاهرة*: مكتبة الأنجلو المصرية، ص266.

(15) ظل فارس هو الاسم الرسمي للدولة حتى 16 ذي الحجة 1353هـ/ 21 مارس 1935م حين أصدر رضا شاه أوامره بمنع استخدام كلمة فارس نهائيا في المعاملات الرسمية، واستبدالها بإيران نسبة إلى إيران بن أشور بن سام بن نوح أول من ملك الهضبة الواسعة في وسط البلاد وعرفت باسمه. الطحاوي، ص22.

(16) آل خليفة الشيخ عبد الله وعلي أبا حسين: 32/2-191،34؛ الريحاني، أمين، *ملوك العرب*. ط8. بيروت: دار الجيل، 724/2.

(17) القشعمي، محمد بن عبد الرزاق، 2015، *معتمدو الملك عبد العزيز ووكلاؤه في الخارج*. بيروت: الانتشار العربي، ص ص87-90، الريحاني، أمين، *ملوك العرب*. ط8. بيروت: دار الجيل، 724/2.

(18) كانت هجمات سلطان مسقط على البحرين تتم بتحريض من حكام فارس، ويدفعه لذلك خشيته من امتداد نفوذ الدولة السعودية الأولى التي وصلت للمنطقة وأقامت تحالفات مع شيوخ البحرين والقواسم في رأس الخيمة. لوريمر: 287/1. العثيمين، عبد الله، 1418هـ، *تاريخ المملكة العربية السعودية*، ط8، الرياض: مكتبة العثيمين، 148/1

(19) بن بشر، عثمان، 1394هـ، *عنوان المجد في تاريخ نجد*. تحقيق عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ، ط3، الرياض: وزارة المعارف، 161/1، 196-197.

(20) العثيمين: 280/1،230.

(21) الشيخ عبد الله آل خليفة وعلي أبا حسين: 349/2-350.

(22) ولد في بلدة الحد في البحرين عام 1295ه، وتعلم فيها القراءة والكتابة والقرآن الكريم، ولما كبر تعلم الغوص واستخراج اللؤلؤ وتسيير السفن، كما كان نسابة ومؤرخا، وفي عام 1329هـ استقر في دارين حتى وفاته في محرم عام 1380هـ عن 85 عاما. الزامل، صلاح، 28 شعبان 1440هـ، "راشد البنعلي-أستاذ الملاحة". *جريدة الرياض*.

(23) أبو جندل، إبراهيم، فبراير 2012م: "سيف نصر آل مذكور"، *جريدة البلاد البحرينية*.

(24) الشيخ عبد الله آل خليفة وعلي أبا حسين: 32/2. وقد وصل السيف إلى سلامة بن سيف آل علي ثم لابنه سلطان ثم إلى مريم بنت سيف فأهدته للشيخ راشد بن عبد الرحمن الفاضل والذي قدمه هدية للملك عبد العزيز.

(25) القصيبي أسرة من كبار التجار، وتعود جذورها إلى بلدة القصب في منطقة الوشم. وقد انتقل عبد العزيز مع أخويه عبد الله وعبد الرحمن للبحرين منذ عام 1898م، ثم ذهبوا للتجارة ودراسة اللغة الإنجليزية في الهند. وقد بدأ دور الأسرة مع الملك عبد العزيز منذ ضم الأحساء، حين قدم إبراهيم القصيبي الدعم بالسلالم والألواح والحبال لاقتحام أسوارها. وقد تزايدت تجارة الأسرة فأصبح عبد العزيز ومعه عبد الله ممثلين للملك عبد العزيز في البحرين ووسطاء لتواصله مع البريطانيين. كما كان ضمن المرافقين للملك في بعض رحلاته السياسية، ومنها اجتماعه بالملك فيصل ملك العراق عام 1930م. القشعمي، ص ص 87-97.

(26) استمرت بريطانيا في محاولاتها لافتعال الصراع الطائفي في البحرين سعيًا منها للانفراد بالبحرين، وإبعاد العنصر العربي، منها وقطع صلاتها بجيرانها العرب. ففي رمضان 1341ه حدث شجار في سوق المنامة بين تاجر نجدي وأحد العناصر الفارسية، فاستغلت بريطانيا ذلك بإخراج عبد الله القصيبي وكيل الملك عبد العزيز من البحرين، متهمة رجال الملك عبد العزيز بإثارة الفتنة. كما قامت بإبعاد الدواسر من البحرين، وتقليص التواصل بين الملك عبد العزيز وحكام البحرين. للمزيد انظر: المسعود، خليفة، محرم1431ه، "المطامع الفارسية البريطانية في البحرين ودورها في أحداث 1922م وأثرها على المصالح السعودية هناك". *مجلة العلوم العربية والإنسانية*. جامعة القصيم. مج 3، ع1. ص ص 71-88.

(27) كلايف ديلي تولى منصب الوكيل السياسي البريطاني في البحرين عام 1921م واشتهر بسياسته التعسفية ضد الوطنيين المناهضين للسياسة البريطانية. ورغم دوره في تقوية الوجود البريطاني إلا أن الحكومة البريطانية قامت بإقالته عام 1926م، لتهدئة الاضطرابات التي قامت في البحرين احتجاجًا على سياسته. الخضر، نوف، 1438ه، *الوكالة البريطانية في البحرين ودورها في خدمة المصالح الاستعمارية في المنطقة*. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة القصيم، قسم التاريخ، ص158.

(28) R / 15 / 1 / 334 (1) 5 –

6 – برقية من من كلايف ديلي الوكيل السياسي البريطاني في البحرين إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج. 1923. نقلا عن: الملك عبد العزيز وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية، 684/2.وللمزيد من التفاصيل، خليفة المسعود: ص 78-79.

(29) R/15/2/138(1) رسالة من هوفهانيس مساعد الوزير المفوض الفارسي في لندن إلى أوستن تشيمبرلين وزير الخارجية البريطاني بتاريخ 1927/11/26م. الملك عبد العزيز وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية 447/3. العيدروس، محمد حسن، 1405ه، *العلاقات العربية الإيرانية*، ط1، الكويت: مكتبة ذات السلاسل، ص214 ،227-232.

(29) رسالة من الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود إلى الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، 19 شعبان 1374ه. نقلاً عن: أبا حسين، علي1429ه، "العلاقات البحرينية السعودية في عهد الملك سعود بن عبد العزيز". *بحوث ندوة الملك سعود*. الرياض: دارة الملك عبد العزيز، 4/ 586. R/15/2/138(1) رسالة من هوفهانيس مساعد الوزير المفوض الفارسي في لندن إلى أوستن تشيمبرلين وزير الخارجية البريطاني بتاريخ 1927/11/26م. الملك عبد العزيز وفترة حكمه في الوثائق الأجنبية 447/3. العيدروس، محمد حسن، 1405ه، *العلاقات العربية الإيرانية*، ط1، الكويت: مكتبة ذات السلاسل، ص214 ،227-232.

(30) رسالة من الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود إلى الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، 19 شعبان 1374ه. نقلاً عن: أبا حسين، علي1429ه، "العلاقات البحرينية السعودية في عهد الملك سعود بن عبد العزيز". *بحوث ندوة الملك سعود*. الرياض: دارة الملك عبد العزيز، 4/ 586.

(31) رسالة من الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود إلى الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، 3 ذي الحجة 1373هـ/ أول أغسطس 1954م. نقلًا عن: علي أبا حسين، 4/ 586.

(32) رسالة من الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود إلى الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، 21 نوفمبر 1962م، 4/ 586.

(33) الجشعمي، حمد يونس، 2016م: "البحرين بين الاحتلال البريطاني والادعاءات الإيرانية حتى نيل الاستقلال عام 1971م"، *مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية*. جامعة بابل. العدد 29، ص626-627.

(34) برقية سرية رقم: س:299/2 من السفير العراقي في طهران لوزارة الخارجية العراقية بشأن الادعاءات الإيرانية في البحرين وموقف المملكة العربية السعودية منها، 1954/4/13م. الحمداني، طارق، *دول الخليج العربية في وثائق البلاط الملكي العراقي 1930-1958م*.ط1، بغداد: دار الوراق، ص 24-38،25

(35) برقية سرية رقم: س:332/2 من السفير العراقي في طهران لوزارة الخارجية العراقية بشأن الادعاءات الإيرانية في البحرين وموقف المملكة العربية السعودية منها، 1954/4/25م. الحمداني، ص 41.

(36) سياسي وعسكري بريطاني، قدمت أسرته العديد من الذين خدموا المؤسسة العسكرية البريطانية الاستعمارية، وكان هذا الأمر محل فخر بلجريف، الذي ولد في سويسرا عام 1894م وأكمل تعليمه في أوكسفورد، ثم التحق بالجيش البريطاني ضابطًا مؤقتًا فيما وراء البحار، ثم عُين مستشارًا لحاكم البحرين. الخضر، ص88.

(37) برقية سرية برقم 42 من المقيم السياسي البريطاني في البحرين باروز إلى وزير الخارجية البريطاني المستر أيدن يفصل فيها أحداث الزيارة في 20 أبريل 1954م. نقلًا عن: علي عبد الرحمن أبا حسين، 574/4.

(38) أبا حسين، ص 574.

(39) تم تشييد هذا القصر لاستقبال الضيوف. ويشير بلجريف مستشار حكومة البحرين آنذاك في مذكراته إلى أنه قام بنفسه بتخطيط ديكوراته وإضاءته، كما طلب ثريات زجاجية من إيطاليا لوضعها في مجالس الاستقبال. بلجريف، تشارلز، 1411هـ، *مذكرات بلجريف*. ترجمة: مهدي عبد الله. ط1، ص 142.

(40) الخليفة، مي محمد، 2010، *تشارلز بلجريف-السيرة والمذكرات*، ط2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص389.

(41) حسن المديفع هو أحد الوجهاء وكبار تجار اللؤلؤ في البحرين، كما عُرف بأعمال البر. ولد عام 1880م، وكانت وفاته عام 1961م. الحامد، أمل، 14 مايو 2023م، "الراحل حسن المديفع"، *جريدة البلاد البحرينية*.

(42) آل خليفة الشيخ عبد الله وعلي أبا حسين، 493/2. *مجلة صوت البحرين*، رمضان 1373، السنة الرابعة، العدد السابع ص 64؛ أبا حسين، 574/4. وكان من أنشطة الملك سعود أيضا خلال الزيارة: حضور حفل استقبال أقامه عبد الرحمن القصيبي، وتناول القهوة في بستان حسن المضايفي، أحد زعماء الشيعة وتجار اللؤلؤ. كما صلى العشاء في حشد كبير أغلبه من الشيعة. وهو بهذا يجسد البعد عن النظرة الطائفية ويؤكد علاقة بلاده الجيدة مع كافة أطياف الشعب البحريني.

(43) آل خليفة، الشيخ عبد الله وعلي أبا حسين، 493/2. مجلة صوت البحرين، السنة الرابعة، العدد السابع، رمضان 1373ص 64. برقية سرية برقم 42 من المقيم السياسي باروز الى المستر إيدن في 20 أبريل 1954م. ولأهمية هذه الوثيقة، فقد احتفظ فيها الملك سلمان بن عبد العزيز—حين كان أميرًا للرياض–، ثم بعثها في 23 ربيع الآخر 1407ه إلى الملك حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد آنذاك، مرفقًا بها رسالة جاء فيها: "..أبعث هذه الوثيقة المرقمة ..الصادرة من المقيمية البريطانية بالبحرين إثر زيارة المغفور له الملك سعود بن عبد العزيز للبحرين عندما طرح جلالته فكرة ربط المملكة بالبحرين بجسر، وكان مجرد التفكير في ذلك مثيرًا للدهشة والاستغراب، فنحمد الله تعالى أن ظهر هذا الإنجاز إلى حيز الوجود، فقربت به المسافة كما كانت قلوبنا ومشاعرنا قريبة دائمًا وستظل كذلك بمشيئة الله..". انظر ملحق رقم1.وقد بدأ بناء الجسر في 8 يوليو1981م، وتم الانتهاء من البناء في12 نوفمبر 1986م.

(44) أبا حسين، ص572. وانظر ملحق رقم 1.

(45) دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق البحرين، المحفظة رقم 7، الملف 5/1037/448، ج2.

(46) هناك مجموعة من الجزر الصغيرة في الخليج العربي تابعة للمملكة العربية السعودية هي جزر مرجانية، ذات خصائص مختلفة عن الجزر الصالحة للسكن ومنها جزر (كران–جنا–الجريد–كرين) وغيرها. مجموعة مؤلفين، 1428هـ، *موسوعة المملكة العربية السعودية*. الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، 47/8.

(47) برقية سرية رقم س/696/19. من السفير العراقي في طهران لوزارة الخارجية العراقية بتاريخ 1956/10/22م. الحمداني، ص100.

(48)الحمداني، ص27-28، 113-114، 134. وقد زعمت التقارير الفارسية أن المملكة تسيطر على سبع جزر تابعة لفارس وهي: فارس –عرابي –بكراوي–جارة–بركوس–حبة–البحرين. وهي بذلك تتجاهل الأدلة التاريخية والجيولوجية بتبعية الجزر لمنطقة الأحساء التي هي جزء من المملكة العربية السعودية.

(49) دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق الجامعة العربية. محفظة334. وثيقة بعنوان: محاولات إيران تجاه السعودية والبحرين، 28 مارس 1957م. عبد الحكيم الطحاوي: ص76-77.

(50) لونزسكي، جورج، 1961، *البترول والدولة في الشرق الأوسط*، تعريب: نجدة هاجر وإبراهيم عبد الستار، بيروت، ص161. طارق الحمداني: ص30.

(51) دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق السعودية. محفظة102. ملف: 3/81/756/ج2.موقف السعودية من البحرين، 8 ديسمبر 1957م. ومن المؤكد أن إنشاء ملف بعنوان (موقف السعودية من البحرين) دليل واضح على تميز الموقف السعودي بالدفاع عن البحرين وكثرة المراسلات الدبلوماسية بهذا الشأن. وانظر أيضا: الطحاوي، ص78.

(52) دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق السعودية. محفظة 4. ملف: 5/1037/363/ج2. الرد على الادعاءات الإيرانية حول البحرين، 16 ديسمبر 1957م.

(53) الحمداني، ص30، 135،132-139،136.

(54) وزارة الخارجية السعودية: *مجموعة المعاهدات والاتفاقيات*. من 1355/9/2 إلى 1393/1/23ه. ط 2، الجزء الثاني، جدة، 1393، ص ص131–134.

(55) خطاب سري رقم: س:76/19 من المفوضية العراقية في طهران لوزارة الخارجية العراقية بشأن الاحتجاجات الإيرانية ضد اتصالات شيخ البحرين بالمملكة العربية السعودية منها، 1958/2/24م. الحمداني، ص 146.

(56) برقية سرية رقم: ش: 7256/4/182. من وزير الخارجية العراقي إلى رئاسة الديوان الملكي العراقي بشأن قطع إيران علاقاتها الدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية بسبب مساندتها للبحرين ضد الادعاءات الإيرانية وتوقيع الاتفاقية البحرية بينهما. شعبان 1377ه/ 17 مارس 1958م، 1958/3/17م. الحمداني، ص31 ،144.

(57) الطحاوي، ص80.

(58) برقية سرية رقم: ش:12455/4/94/94 من وزير الخارجية العراقي إلى رئاسة الديوان الملكي العراقي ومرفق بها تقرير السفارة العراقية في طهران بشأن الحملة الإعلامية الإيرانية ضد المملكة العربية السعودية بسبب وقوفها بجانب البحرين، 1958/4/30م. الحمداني، ص 148.

(59) تقرير مقدم من السفارة العراقية في طهران في فبراير1956م طارق الحمداني، ص 101. النعيم، مشاري عبد الرحمن، 1999م، *الحدود السياسية السعودية–البحث عن الاستقرار*. ط1. بيروت: دار الساقي، ص ص80–84.

(60) آل خليفة الشيخ عبد الله وعلي أبا حسين، 549/2-550. حارب، عبد الرحمن بن يوسف، *الخليج العربي والتطورات السياسية*. الشارقة: دار الثقافة العربية، ص47.

(61) رسالة من الملك سعود بن عبد العزيز إلى شعب البحرين بمناسبة انتهاء زيارته للمنامة 11 شعبان 1373ه/15 أبريل 1954م

(62) رسالة من الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود أمير الرياض إلى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولي عهد البحرين مرفقا بها تقرير المقيمية البريطانية المتضمن فكرة الملك سعود بإنشاء جسر بري يربط المملكة العربية السعودية بالبحرين، 1407/4/23هـ.

(63) برقية سرية من وزير الخارجية العراقي إلى رئاسة الديوان الملكي العراقي في 28 مارس 1956م بشأن إعلان إيران مطامعها في البحرين.

(64) برقية سرية من وزير الخارجية العراقي إلى رئاسة الديوان الملكي العراقي في 17 فبراير 1958م بشأن نية إيران قطع علاقاتها السياسية مع المملكة العربية السعودية بسبب توقيع الاتفاقية السعودية البحرينية.

(65) الصفحة 1-2 من الاتفاقية البحرية السعودية البحرينية التي وقعها الملك سعود والشيخ سلمان في شعبان 1377ه/مارس 1958م.

(66) الملك سعود بن عبد العزيز في زيارة للبحرين عام 1356ه/1936م حينما كان وليًّا للعهد وبجواره أمير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة.